المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والإقتصادية البارزة

التقرير الإنمائي

التقرير الإنمائي

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخّص ويترجم أهمّ الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة بلبنان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسسات العامة والخاصة.

- **إعداد**: مديرية الدراسات الإنمائية – الملف الاقتصادي.
- **صادر عن**: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.
- **تاريخ النشر**: كانون الأول ٢٠١١ الموافق محرم ١٤٣٣هـ
- **العدد**: الثامن
- **الطبعة**: الأولى.

- **حقوق الطبع محفوظة للمركز**

بئر حسن– خلف الفانتزي وورلد– أوتوستراد الأسد– بناية الإنماء غروب– الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

• **ملفّ العدد:**

• **أزمة الغذاء عالمياً وموقع لبنان منها**

مقدمة ٩

أولاً: التطور التاريخي لأسعار الغذاء ١١

ثانياً: أسباب ارتفاع أسعار الغذاء ١٦

ثالثاً: تداعيات أزمة الغذاء ٢٠

رابعاً: الآثار المحتملة لأزمة الغذاء على لبنان ٢٢

خامساً: السياسات الممكن اتباعها لاحتواء الآثار الحاليّة والمتوقّعة لأزمة الغذاء ٢٤

• **الضريبة على القيمة المضافة بين إغراء الإيرادات والسلبيات الإجتماعية والإقتصادية**

مقدمة ٢٩

اولاً: بنية الواردات المالية العامة وسيناريو رفع الـ VAT إلى ١٢٪ و ١٥٪. ٣٠

ثانياً: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لزيادة الضريبة على القيمة المضافة ٣٣

ثالثاً: الإعفاءات ٣٥

الخلاصة واقتراحات بديلة ٣٧

• **الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه في لبنان، المياه حق لكل مواطن وثروة لكل الوطن**

مقدمة ٤١

أولاً: واقع قطاع المياه ٤١

ثانياً: الأهداف العامة للخطة ٤٢

ثالثاً: الطلب المتوقّع على المياه في السنوات المقبلة والمشاريع المقترحة ٤٣

رابعاً: السدود والبحيرات ٤٥

خامساً: الصرف الصحي ٤٦

· بطاقات تعريف

١- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو -FAO) ٥١

٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) ٥٣

ملف العدد :

أزمة الغذاء عالمياً وموقع لبنان منها

مقدمة

يواجه العالم منذ العام ٢٠٠٦ واقعاً جديداً في أسواق الغذاء تجّلى بنوبات ارتفاع كبيرة في أسعار المواد الغذائية وبحالات من عدم الاستقرار بسبب إرتفاع أسعار الطاقة وحالات الجفاف التي ضربت عدداً من البلدان المنتجة. وكان المؤمّل أن تنتهي هذه الفترة مع عودة الأسعار إلى الهبوط في العام ٢٠٠٩، الا أن الارتفاع الذي شهدته هذه الأسعار في آب ٢٠١٠ أعاد الأمور إلى واقعها السابق. هذا الواقع أثار هواجس تتعلق بازدياد عدد الفقراء والجوعى في العالم. وأول ما يعنيه هذا الأمر فشل المجتمع الدولي وبالأخص الدول المتقدمة في تحقيق أهم أهداف مطامع الألفية الجديدة على الجوع.

وتبرز أهمية الموضوع من خلال إدراجه بنداً رئيسياً على جدول أعمال مجموعة العشرين في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١. فالارتفاعات الحالية هي الأشد حدة بعد أزمة العام ١٩٧٣ وتكتسب الطابع الهيكلي نظراً لعمق الأسباب الدافعة لها. ويتوقع المراقبون أن تحافظ الأسعار على منحاها التصاعدي في العقد المقبل، لذلك تجد الحكومات نفسها مضطرة للتعاطي بشكل جدّي مع هذه الأزمة.

إن وقع الأزمة يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والإدارية في كل دولة. وآثار هذه الأزمة أشد على الدول النامية منها على الدول المتقدمة وذلك بسبب ضيق الهامش المالي المتوافر لمواجهة الأزمة وبسبب ضعف البنى التحتية الضرورية للزراعة، من دون إغفال ضعف الهياكل الإدارية في القطاع العام التي تفتقد الأهلية لتنفيذ السياسات العامة التي ترسمها الدولة.

يعرض هذا الملفّ تطور أزمة الغذاء تاريخياً وصولاً الى واقعها الحالي، بالإضافة إلى ذكر التوقعات المستقبلية. بعدها يتناول الملفّ تحليل الأزمة أسباباً ونتائج. ومن ثم يتعقب الملف أثر الأزمة على لبنان، فيدرس الآثار االمترتبة على استمرار حركة الأسعار في الارتفاع. وفي الختام يتضمّن الملف بعض الأفكار لتخفيف حدة الأزمة في لبنان وتلطيف آثارها الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما على الفقراء وذوي الدخل المحدود.

أولاً: التطور التاريخي لأسعار الغذاء

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اتخذت الولايات المتحدة الأميركية مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الإنتاج الزراعي الأميركي وحمايته من المنافسة الأجنبية، فقامت باتّباع نوعين من السياسات: سياسات حمائية تمثلت برفع الرسوم الجمركية على الاستيراد الزراعي وبفرض شروط نوعية على السلع الزراعية المستوردة، وسياسات تشجيعية للقطاع الزراعي تمظهرت بضمان تصريف الإنتاج من قبل الدولة وتقديم الإعانات المباشرة وغيرها من الإجراءات المشابهة. وقد أدّت السياسات الحكومية الراعية للقطاع الزراعي مصحوبة بالتطور التقني الكبير الذي شهدته صناعة المعدات الزراعية، أديا إلى وفرة في المحصول الزراعي الأميركي ما أدّى إلى تكدس المحصول في المخازن الحكومية[١].

وعملاً بمبدأ المعاملة بالمثل قامت الدول الأوروبية والدول النامية باتّباع سياسات حمائية لحماية مزارعيها من المنافسة الأميركية بشكل خاص، والخارجية بشكل عام، الأمر الذي أدّى إلى وفرة في الإنتاج الزراعي على الصعيد العالمي ومراكمة للمخزونات الزراعية. وهذا الأمر كان العامل الأساس وراء استقرار الأسعار في تلك الفترة. وظل الوضع على هذا الحال حتى بدايات السبعينيات من القرن الماضي حيث انفجرت أزمة الغذاء الأولى عام ١٩٧٣، والتي زاد من حدّتها تزامنها مع أزمة النفط، ما جعل آثارها قاسية على الدول الفقيرة والنامية التي تفتقد إلى الوفورات المالية اللازمة لمواجهة هذا النوع من الأزمات ما انعكس زيادةً في مستويات الفقر وانخفاضاً في مستوى الرفاه الاجتماعي للفئات الهشة.

بعد العام ١٩٧٣، اتجهت أسعار المواد الغذائية صعوداً، رغم الهبوط المتقطع في بعض الفترات، ويعود ذلك الى تضافر عدة عوامل كالنمو الديموغرافي وتوسّع ظاهرة التمدّن وتغيّر أنماط الاستهلاك في مناطق متفرقة من العالم.

ويمكن تقسيم حركة الأسعار هذه إلى مرحلتين يفصلهما العام ٢٠٠٦ الذي بدأت معه أزمة الغذاء الحالية، مما يساعد على قراءتها بشكل أفضل.

١- Fridmann, Harriet, «The Political Economy of Food: a Global Crisis», *New Left Review*, no 197, 1993

حركة أسعار الغذاء من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٦

تعتمد قراءة حركة الأسعارخلال هذه الفترة على عدة مؤشرات يعدّها صندوق النقد الدولي[٢] ومنظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة (الفاو)[٣].

يظهر مؤشر الغذاء الذي يعدّه صندوق النقد الدولي أن أسعار السلع والمواد الغذائية ارتفعت خلال الفترة المعنية بواقع ٣٤٪، مرتفعاً من ٢٤٨ نقطة إلى ٣٣٩ نقطة. ويتكوّن مؤشر الغذاء من مجموعة من السلع والمواد الغذائية الرئيسية بناءً على حصّتها من الإنتاج والاستهلاك ومن تجارة المواد الغذائية ككل. إن اتباع حركة المؤشرات قد تكون عملية مضلّلة، فالأمر يتوقف على مكوّنات هذه المؤشرات وعلى الأوزان التي تأخذها. ويوضح الرسم البياني ادناه حركة المؤشر خلال هذه الفترة.

الرسم البياني رقم (١): حركة مؤشر الغذاء خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦

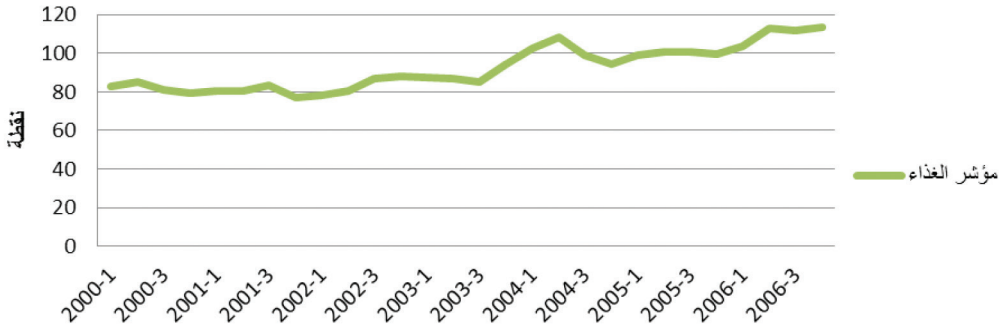

المصدر: صندوق النقد الدولي، البيانات والإحصاءات، إحصاءات السلع الرئيسية، ٢٠١١.

ولتمحيص مدى انسجام المؤشر مع الحركة الفعلية لأسعار الغذاء، نعرض في ما يلي لحركة مؤشريين رئيسيين هما مؤشر الطاقة ومؤشر أسعار المواد الأولية اللذان يمكن من خلالهما تقصي الاتجاه العام لأسعار الغذاء.

مؤشر الطاقة: إن تزايد استخدام المعدّات والآلات في عملية الإنتاج والنقل والتخزين أبرز دور الطاقة كعامل مؤثر في حركة أسعار السلع والمواد الغذائية، وهذا الأمر جعل أسعار الطاقة أحد المؤشرات التي يمكن من خلالها استشراف حركة أسعار الغذاء.

٢- IMF, Data and Statistics, Primary Commodity Prices, «Indices of Primary Commodity Prices», 2001-2011, available at: http://www.imf.org/external/np/res/commod/Table1.pdf

٣- Food and Agriculture Organization (FAO), Global Information and Early Warning System, Food Outlook, Issues2000,2001,2002,2003,2004,2005,2006,2007,2008,2009,2010,2011. Available at: http://www.fao.org/giews/english/fo/index.htm

فخلال السنوات الثلاث الاولى من هذه الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، اتسمت أسعار الطاقة بالاستقرار مع بعض التحركات صعودا وهبوطا حول المنحنى المستقر. وبعد هذه الفترة أي من العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٠٦، شهدت أسعار الطاقة إرتفاعات ملحوظة حيث ارتفع المؤشر من ٥٠ نقطة إلى أكثر من ١٢٦ نقطة أي بنسبة تجاوزت الـ ١٥٠٪.

مؤشر المواد الأولية الزراعية: تعكس أسعار حركة المواد الأولية الزراعية أسعار السلع والمحاصيل النهائية التي تحتسب بناءا على كلفة عوامل الإنتاج مضافا إليها هامش ربح معين يتحدد بديناميكيات العرض والطلب. وكما يظهر من الرسم البياني التالي، فان مؤشر المواد الأولية الزراعية يتميز بمحطتين يمكن التوقف عندهما: الاولى تبدأ مع الفصل الثاني من العام ٢٠٠١ حيث شهدت أسعار المواد الأولية هبوطاً متتالياً حتى وصلت إلى أدنى مستوى خلال سبع أعوام، عندما لامس المؤشر الـ ٨٤ نقطة. ومن ثم عاد إلى الارتفاع بنسبة ١٢٪ معوضاً بعضاً من هذا الهبوط.

الرسم البياني رقم (٢): حركة مؤشري الطاقة والمواد الأولية الزراعية

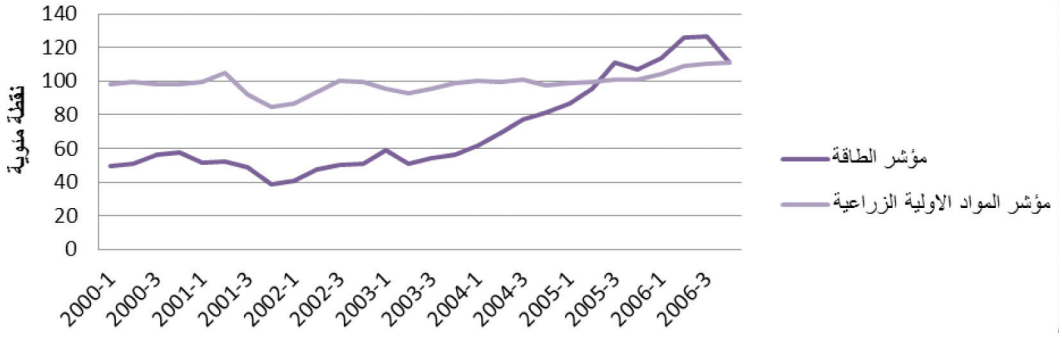

المصدر: صندوق النقد الدولي، مصدر سابق.

وبمقارنة الرسمين (١) و (٢) يتبيّن انسجام حركة مؤشر الغذاء صعوداً مع الاتجاه العام لمؤشر الطاقة أكثر من انسجامه مع مؤشر المواد الغذائية.

حركة الأسعار بعد العام ٢٠٠٦ حتى الآن

قطعت الارتفاعات الحادة في أسعار السلع والمواد الغذائية مع نهاية العام ٢٠٠٦ المسار التصاعدي المستقر. فبعد ان كان منحنى الأسعار تصاعديا بوتيرة مستقرة ومعتدلة، حلّت نوبة الإرتفاعات لترسم بداية أزمة غذاء حادّة سمّيت «أزمة الغذاء الثانية» بعد أزمة بداية السبعينيات. فقد ارتفع سعر الأرزّ منذ نهاية العام ٢٠٠٦ حتى نهاية العام ٢٠٠٨ بنسبة

٢١٧٪[٤]، والقمح ١٣٦٪، والذرة ١٢٥٪ وزيت الصويا ١٠٧٪[٥]. هذه الارتفاعات في أسعار سلع ومحاصيل غذائية رئيسية قوّضت الاستقرار الاقتصادي والصحي والسياسي للعديد من الدول النامية. فقد شهدت كل من بوركينا فاسو وغينيا والمكسيك والنيبال والسنغال توترات سياسية، وفي بعض الاحيان امنية، نتيجة أزمة الغذاء وما خلّفته من آثار سلبية على الشرائح الفقيرة والهشّة داخل مجتمعاتها.

ولقراءة حركة الأسعار في فترة ما بعد العام ٢٠٠٦ نستعرض حركة مؤشرات الغذاء والطاقة والمواد الأولية الزراعية من خلال الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (٣): مؤشرات الغذاء والطاقة والمواد الأولية الزراعية

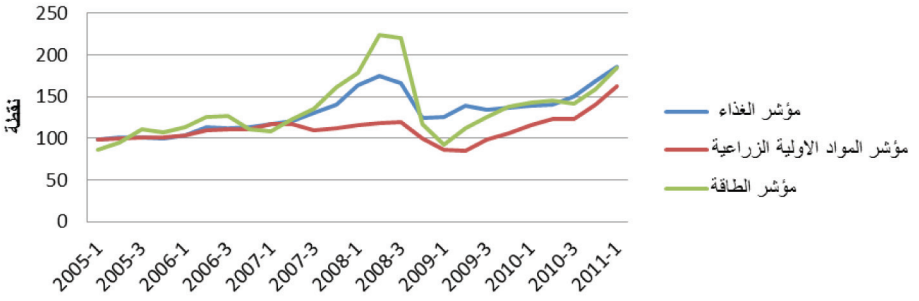

المصدر: صندوق النقد الدولي، مصدر سابق.

يتضح من الرسم أعلاه ارتفاع المؤشرات الثلاثة بنسب عالية. والارتفاع الأبرز سجّلته أسعار الحبوب، لتزايد الطلب عليها كغذاء وكمواد أولية لإنتاج الطاقة الحيوية من جهة ولنقص المعروض من جهة ثانية.

ويلاحظ من الرسم البياني أعلاه، صعود حاد في أسعار الغذاء برز مع نهاية العام ٢٠٠٦ وبداية العام ٢٠٠٧، وبلغ في منتصف أوجه العام ٢٠٠٨. فقد ارتفع مؤشر الغذاء المعدّ من قبل صندوق النقد الدولي من ١١١,٩ نقطة إلى أكثر من ١٧٤ نقطة، أي بنسبة ارتفاع جاوزت الـ ٥٦٪. ومنذ منتصف العام ٢٠٠٨ حتى منتصف العام ٢٠٠٩ سلكت أسعار السلع والمواد الغذائية منحىً تنازلياً بفعل عدة عوامل منها تحسن الطقس في عدد من البلدان المنتجة والتعافي الاقتصادي العالمي الذي سحب جزءاً من الاستثمارات من أسواق السلع إلى أسواق

٤- Steinberg, Stefan, Global Research, «Financial Speculator Reap Profits from Global Hunge», 24-04-2008 available at: http://globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=8794

٥- Cyclone Fuels Rice Price Increase», BBC News, May 2008. Available at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/7387251.stm

المال. ولذلك نجد أن المؤشر انخفض من الـ١٧٤ نقطة القياسية، إلى أقل من ١٢٣ نقطة، أي بنسبة ٢٩٪، خلال الفترة المذكورة ولكن الأسعار بقيت أعلى من المستويات التي كانت سائدة قبل اندلاع الأزمة.

وفي السنتين ٢٠١٠ و٢٠١١ عادت أسعار الغذاء إلى الارتفاع من جديد مدفوعة بعدّة عوامل سنأتي على ذكرها لاحقاً في إطار هذا البحث. ففي شهر أيار من العام ٢٠١٠، سجّل مؤشر الغذاء رقما قياسياً جديداً بتخطيه عتبة الـ ١٩٠ نقطة ضاربا بذلك الرقم القياسي السابق المسجّل عام ٢٠٠٨.

ولمزيد من تسليط الضوء على حركة الأسعار، نعرض في ما يلي لعدد من المؤشرات ذات الصلة بالشأن الغذائي التي تعدّها منظمة الزراعة والغذاء التابعة للامم المتحدة (الفاو) وتصدرها بشكل شهري وآخرها يعود لشهر أيار ٢٠١١:

ـ مؤشر أسعار الغذاء: بلغ هذا المؤشر ٢٣٢ نقطة مع نهاية شهر أيار ٢٠١١ مرتفعاً بنسبة ٣٧٪ عن أيار العام ٢٠١٠.

ـ مؤشر أسعار الحبوب: سجّل مؤشر أسعار الحبوب ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة مع شهر أيار ٢٠١٠، حيث ارتفع بنسبة ٦٩٪ ليصل إلى ٢٦٢ نقطة.

ـ مؤشر أسعار الدهون والزيوت: حافظ هذا المؤشر على قيمته عند ٢٥٩ نقطة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٠.

ـ مؤشر أسعار اللحوم: ارتفع هذا المؤشر بنسبة ١٥٪ خلال الستة أشهر الماضية من سنة ٢٠١١.

توقّعات أسعار الغذاء

أدت ارتفاعات الأسعار في العام ٢٠١٠، والتي ما زالت مستمرة حتى تاريخه، إلى قلب التوقعات بحدوث انفراجات خلال العام ذاته. ففي تقرير صادر عن منظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة في حزيران ٢٠١١ تحت عنوان «آفاق الزراعة»[٦] توقع خبراء المنظمة أن تستمر عملية ارتفاع الأسعار في العام ٢٠١٢ وذلك بسبب عوامل الطقس السيئة والتسونامي الذي ضرب اليابان مؤخراً، إضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة على خلفية التعافي الاقتصادي العالمي.

٦- OECD-FAO, «Agricultural Outlook 2011-2020», 2011. Available at: http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/agriculture-and-food/oecd-fao-agricultural-outlook-2011_agr_outlook-2011-en

وتستند هذه التوقعات إلى عدة عوامل. فالنقص المستمر في مخزونات الحبوب – وخاصة في مخزونات الحكومة الأميركية التي تعتبر أكبر منتج ومستهلك للذرة في العالم – وزيادة الطلب عليها، يضغط باتجاه رفع الأسعار مستقبلاً. ويتوقع تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي بالتعاون مع الفاو أن ترتفع أسعار الذرة ٢٠٪ في العقد المقبل مقارنة مع العقد المنصرم.

كما أن ارتفاع أسعار العلف والطاقة المستخدمة في إنتاج اللحوم تعتبر من العوامل التي تدفع باتجاه رفع أسعار هذه اللحوم والمشتقات الحيوانية. فقد توقعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن ترتفع أسعار اللحوم بنسبة ٣٠٪ في الفترة ٢٠١١–٢٠٢٠ مقارنة مع الفترة ٢٠٠١–٢٠١٠.

وفي التقرير المشار إليه أعلاه أيضاً تتوقع المنظمة أن ينخفض نمو الإنتاج الزراعي من ٢٫٦٪ محققة عام ٢٠١٠ إلى ١٫٦٪ في العقد المقبل. ثم إن التوقعات بانخفاض الإنتاج الزراعي مصحوبة مع توقعات بارتفاع الطلب العالمي على الغذاء دفعت الخبراء إلى توقع ارتفاع الأسعار في العقد المقبل. كذلك يتوقع التقرير أن ينخفض نمو الإنتاج الحيواني البحري من ٦٫٥٪ مسجلة في العقد ٢٠٠٠–٢٠١٠ إلى ٢٫٨٪ خلال العقد المقبل.

نخلص من ذلك إلى أن الارتفاعات المتوقعة في أسعار الغذاء ستكون طويلة الأمد وهي تعود لأسباب بنيوية تتعلق بطرق الإنتاج وأنماط الاستهلاك ومحدودية الموارد والظروف المناخية المحيطة.

ثانياً: أسباب ارتفاع أسعار الغذاء

تتجاذب أسباب الارتفاع المزمن للغذاء نظريتان رئيسيتان تحاولان إيجاد تفسير لمشكلة الغذاء وعدم توفره بأسعار مقبولة عبر التاريخ. تقوم النظرية الأولى على فرضية ندرة الموارد الغذائية حيث الإنتاج لا يجاري النمو السكاني وزيادة الطلب. أما النظرية الثانية لتقول بأن المشكلة ليست في الندرة وإنما في سوء توزيع الموارد الغذائية.

يتلخّص جوهر النظرية الأولى بوجود عدد كبير من الراغبين في الحصول على الغذاء يطاردون كميات محدودة من الإنتاج الغذائي. في هذه الحالة نقول اصطلاحاً، ان الطلب يفوق العرض ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع وفقا لقانون العرض والطلب.

وترجع أسس هذه النظرية المالتوسية (نسبة إلى مالتوس) إلى أن نسبة النمو السكاني تفوق نسبة الإنتاج الزراعي خصوصاً والغذائي عموماً، فالمساحات المخصصة للزراعة تنمو بنسب ضئيلة جداً رغم سياسات استصلاح الأراضي التي تقوم بها الحكومات في مختلف دول العالم. كما أن التمدن واستنزاف الأراضي الزراعية وتحويل الإنتاج الزراعي لاستخدامات غير غذائية الخ... كلها عوامل تؤدي إلى خفض الإنتاج الغذائي وتساهم في استفحال مشكلة الندرة الغذائية.

أما أنصار النظرية الثانية، فيردّون مسؤولية سوء التغذية وتزايد أعداد الجوعى عالمياً إلى سوء التوزيع وليس نقص الإنتاج الغذائي. ويستشهد هؤلاء لدعم نظريتهم بحقيقة أن الغذاء المتوفر على الصعيد العالمي يكفي لتأمين سعرات حرارية للفرد تفوق القدر الطبيعي، لكن الأزمة تكمن في عدالة توزيع هذه السعرات بين مختلف المناطق والأفراد. فهناك مناطق تعاني من فائض في التغذية مقابل أخرى تعاني من النقص، وتنتشر فيها ظاهرة الفقر على نطاق واسع، كمنطقة الصحراء الأفريقية الكبرى التي تضم أكثر من ٢٣٩ مليون نسمة يعانون من نقص التغذية أي ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي عدد سكانها. أما على الصعيد العالمي فقد تجاوز عدد الفقراء الـ ٩٢٥ مليون فقير مع نهاية العام ٢٠١٠.[٧]

ومما ساهم في سوء التوزيع المشار إليه إفراط الدول النامية في فرض رسوم وضرائب على الإستيراد الغذائي، مما يرفع أسعار الغذاء المستورد ويحرم الفقراء وذوي الدخل المنخفض من تأمين حاجاتهم الغذائية الكافية.

وعلى أية حال لا يمكن تفسير أزمة الغذاء بأي من هاتين النظريتين حصراً. بل إن كل واحدة منهما تفسر جانباً من هذه الأزمة. فجزء كبير من الأزمة يعود إلى تضاؤل الإنتاج الزراعي تبعاً لعوامل عديدة. في حين أن جزءاً آخر يعود إلى الاستخدامات غير الغذائية كإنتاج الطاقة الحيوية، من دون أن نغفل أثر إدخال السلع الغذائية عالم المال والمضاربة (Financialisation). ومن ناحية ثانية فإن سياسات الحفاظ على الأسعار التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا في سبيل تشجيع اقتصادياتها الريفية يترتب عليها إتلاف الفائض من الإنتاج الزراعي صيانة لتوازن العرض والطلب المرغوب به، وفي أحسن الحالات توزّع هذه الدول جزءاً من هذا الفائض تحت عناوين إنسانية تخدم مصالحها في النهاية.

عند التأمل في موجات الارتفاع الأخيرة لأسعار الغذاء، أي منذ العام ٢٠٠٦ وحتى اليوم نجد مجموعة من العوامل المؤثرة في هذه الإرتفاعات، نعرضها على الشكل الآتي:

التغيّر المناخي وأحوال الطقس

يُعتبر سوء الأحوال الجوية من أبرز العوامل المؤثرة في تذبذب أسعار الغذاء وإرتفاعها، لاسيّما أزمة العام ٢٠٠٧ الغذائية وموجة الارتفاعات الأخيرة في العام ٢٠١٠. فقد قلّص الجفاف الذي ضرب روسيا الاتحادية وأوكرانيا محصول الحبوب بواقع الثلث، الأمر الذي دفع روسيا التي تعتبر من أكبر مصدّري الحبوب في العالم إلى فرض حظر على تصدير القمح.

كذلك، فإن الفيضانات التي ضربت أستراليا عام ٢٠١١ إلى تخفيض إنتاجها من القمح، كما أدّت الفيضانات التي ضربت الهند وباكستان إلى تضرر الإنتاج الزراعي لهاتين الدولتين الكبيرتين.

٧- FAO, Hunger, Hunger Statistics, 2011. Available at: http://www.fao.org/hunger/en/

والجدير ذكره أن موجة الإحترار الكوني تساهم في تذويب مناطق جليدية بأكملها، مما يرفع منسوب المياه ويؤدي حدوث الفيضانات. كما أن هذا الاحترار يزيد من حالات الجفاف في بعض المناطق الحارة أصلاً.

لكن بعض البلدان تستفيد، وبسبب موقعها الجغرافي، من عملية التغيّر المناخي بازدياد مستوى الامطار الهاطلة فيها، كما الحال في أوروبا والولايات المتحدة، حيث ارتفع هطول الأمطار ليرفع من مستويات الإنتاج الزراعي فيها. مع ذلك فإن هذا الأثر الإيجابي يضمحّل قياساً على حجم الضرر الذي تتركه الفيضانات وحالات الجفاف على الإنتاج الزراعي لبقية الدول النامية.

مستوى المخزونات الزراعية

تلعب مخزونات السلع والمواد الغذائية دوراً في استيعاب صدمات العرض والطلب على المدى القصير. فعند حصول زيادة مفاجئة في الطلب نسبة إلى العرض تستخدم الجهات المعنية المخزونات المتوافرة لسدّ النقص الحاصل. وفي حال ازداد العرض على الطلب تزداد المخزونات التي يمكن الاستفادة منها عند الأزمات. وهكذا تساعد المخزونات من السلع والمواد الغذائية على ضبط تقلّبات الأسعار ولا يّعود سوق الغذاء رهينة التقلّبات العديدة التي تصيب الإنتاج والاستهلاك.

وهذه المخزونات، ومنها الحبوب، شهدت خلال السنين القليلة الماضية نقصاً ملحوظاً، الأمر الذي ساهم ضمن مجموعة عوامل أخرى إلى دفع الأسعار إرتفاعاً.

أسعار الطاقة

تزامنت أزمتا الغذاء الأشد في التاريخ الحديث (أزمة العام ١٩٧٣ وأزمة العام ٢٠٠٦–٢٠٠٧) مع ارتفاع أسعار الطاقة وبالأخص سعر النفط. لكونه من المدخلات الرئيسية للإنتاج الزراعي. فالزراعة باتت تعتمد بشكل كبير ومتزايد على الآلات والمعدات التي تعمل على مشتقات النفط، كما أن الأسمدة الزراعية يتم إنتاجها من مواد نفطية ما يعزز مكانة أسعار الطاقة كمحدّد لأسعار الغذاء.

إنتاج الوقود الحيوي

أدّى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الطلب على بعض المحاصيل الزراعية كالذرة وقصب السكر كمصدر للوقود الحيوي. فقد استهلك الإيثانول المنتج من الذرة حوالي ١٥٪ من إجمالي إنتاج الذرة عالمياً في العام ٢٠١٠. وبين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ ازداد الطلب على القمح المخصص لإنتاج الوقود الحيوي بأكثر من ٨٠٪، وفي العام ٢٠١٠ ذهب أكثر من ٢١٪ من إجمالي إنتاج قصب السكر و ١١٪ من الزيوت النباتية إلى إنتاج الوقود الحيوي.

تزايد الطلب العالمي

مما لا شك فيه أن تزايد الطلب على الغذاء يضغط على الأسعار صعوداً وكذلك الأمر بالنسبة إلى انخفاض العرض. فقد شهد الطلب على الغذاء تزايداً في السنوات الأخيرة لأسباب عدة، يأتي في مقدّمها زيادة النمو السكاني وارتفاع المداخيل الفردية لسكان الدول النامية.

فالنمو السكاني يرتفع بشكل مُطرد، وبوتيرة أعلى في الدول النامية من الدول المتقدمة، بموازاة نمو اقتصادي تشهده عدد من الدول النامية كالصين والهند والبرازيل، مما يرفع من المداخيل الفردية لهذه الدول، وبالتالي يزيد من الميل للاستهلاك بما فيه الاستهلاك الغذائي بالطبع. لا بل إن الأنماط الغذائية لهذه الدول تحولت بالكامل. حتى أن دولة مصدّرة للحبوب كالصين باتت مستورداً صافياً للحبوب في السنوات القليلة الماضية. كذلك الأمر بالنسبة للزيوت النباتية التي ارتفع استيراد الدول النامية منها في السنوات العشر الماضية بعد أن كانت هذه الدول ذاتها مصدّراً له.

تناقص الأراضي الصالحة للزراعة

ساهمت ظاهرة التمدّن في تقليص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة بشكل كبير، فضلاً عن استخدام هذه الأراضي بشكل متزايد لأغراض غير زراعية. وانسجاماً مع هذا التحوّليتوقع تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن يقطن أكثر من ٨٠٪ من الزيادات السكانية في العقد المقبل في المدن، ما يعني زيادة الطلب على الأراضي لغايات البناء وتناقص الأراضي الصالحة للزراعة في الوقت نفسه.

ورغم أن العديد من الدول تسعى لمواجهة هذه الظاهرة باستصلاح أراض غير مستغلة، فدون نجاح هذه المساعي عقبات تتمثل بارتفاع المخاطر نتيجة أحوال الطقس وضعف الإنتاجية لهذه الأراضي، إضافة إلى عدم توفّر بنى تحتية زراعية في المناطق المستهدفة. ورغم كل الجهود المبذولة لزيادة الأراضي الزراعية فإن حصة الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة بقيت في تناقص مستمر، وهي انخفضت من ٤٫٣ هكتار للفرد الواحد في العام ١٩٦٣ إلى أقل من ٢٫٢ هكتار في العام ٢٠٠٨، أي بنسبة تقارب الـ ٥٠٪.

انخفاض الموارد المائية المتاحة

تستهلك الزراعة حوالي ٧٠٪ من إجمالي المياه العذبة المستخدمة على وجه الأرض، إلا أن انتشار الاستخدامات غير الزراعية للمياه أوجد ضغطاً متزايداً على الموارد المائية المخصصة للزراعة. فعلى سبيل المثال اضطرت السعودية للحد من زراعة القمح التي تعتمد على الري، كذلك عمدت استراليا إلى تخفيض إنتاجها من الحليب لأسباب تتعلق بقلة المياه.

وبحسب دراسات إكتوارية فإن أكثر من ٤٧٪ من سكان العالم سوف يعانون من شح في الموارد المائية في العقد المقبل. لذلك يعمد بعض الدول إلى فرض رسوم على استخدام المياه لترشيد هذا الاستخدام من جهة، وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي من جهة أخرى.

المضاربة

عمد المنتجون الزراعيون إلى استخدام العقود الآجلة لضمان تصريف الإنتاج بتاريخ محدد وبسعر معيّن. وهذه العقود تقوم على فكرة التعاقد في لحظة ما على بيع المحصول في المستقبل بسعر وكميّات تحدّد عند تاريخ التعاقد. وفي المقابل لجأ المشترون إلى استخدام هذه العقود أيضاً من أجل التحوّط من تحرّكات أسعار قد تكون غير مرغوبة. لكن هذه العقود تحولت مع مرور الوقت، إلى أداة للمضاربة انعكست تضخيماً للأسعار بصورة لا تعكس الطلب الحقيقي على الغذاء.

وفي إطار متصل دفعت الأزمات الاقتصادية، وخصوصاً الأزمة المالية العالمية الأخيرة في العام ٢٠٠٧، المستثمرين إلى التوجه إلى أسواق السلع التي تشكل السلع الغذائية جزءاً رئيسياً منها، وذلك باعتبارها ملاذاً آمناً لاستثماراتهم. هذا الواقع ولّد طلباً غير فعلي على السلع الغذائية مما أدّى إلى تعزيز موجة ارتفاع الأسعار.

ثالثاً: تداعيات أزمة الغذاء

يتوقف تأثّر أي بلد من البلدان بموجة ارتفاع أسعار الغذاء على مدى انفتاح الأسواق المحلية على الخارج. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث حالات:

حالة الدول التي تتبع سياسات غذائية وزراعية تهدف إلى تأمين الاستهلاك من الإنتاج المحلي. في هذه الحالة لن ينتقل ارتفاع الأسعار عالميا إلى داخل هذه الدول.

حالة الدول ذات الاقتصاد المفتوح والتي لديها منتوج وافر من المحاصيل الزراعية. فالتجار والمنتجون المحليون في هذه الحالة سوف يسعون إلى اغتنام فرصة الأسعار المرتفعة عالميا لتحقيق هوامش أسعار أكبر من تلك التي يحققونها داخلياً. إلا أن مجرّد تفوّق الأسعار في الأسواق الخارجية على نظيراتها المحلية لا يعني انتقال التجار إلى التصدير تلقائياً. فهناك مجموعة من العوامل تلعب دوراً في تحديد قرار التجار بالتصدير منها تكاليف النقل وحركة أسعار الصرف.

حالة الدول المعتمدة في تامين حاجاتها الغذائية على الاستيراد. في هذه الحالة من المرجح ان ينعكس ارتفاع الأسعار عالميا ارتفاعاً على الصعيد المحلي.

وبما أن معظم الدول تعتبر مستورداً صافياً للعديد من السلع والمواد الغذائية فقد وجدت نفسها في مواجهة الآثار السلبية لنوبات الارتفاعات الأخيرة والتي يمكن استعراضها كما يلي:

ارتفاع أسعارالسلع والمنتوجات الغذائية غير المتداولة عالمياً

ان ارتفاع أسعار السلع والمنتوجات المتداولة عالمياً يؤدي إلى ارتفاع أسعار نظيراتها المحلية عبر القنوات التالية:

ـ العلاقة التبادلية بين السلع المتداولة محلياً وتلك المتداولة عالمياً، أي ان ارتفاع أسعار الغذاء المستورد يدفع بالمستهلكين إلى البحث عن بدائل تتمتع بأسعار أقلّ، الأمر الذي يزيد الطلب عليها ويرفع من سعرها.

ـ تحوّل المزارعين من إنتاج السلع المتداولة محلياً ذات السعر المنخفض إلى إنتاج السلع المتداولة عالميا ذات السعر المرتفع لزيادة هامش أرباحهم عبر التحول نحو الإنتاج للتصدير بدل الإنتاج للتصريف المحلي، فينخفض العرض من السلع المتداولة محلياً وبالتالي يضغط من جديد لرفع سعرها.

ارتفاع معدلات التضخم[٨]

يتوقف تأثير ارتفاع أسعار الغذاء على معدّلات التضخم على حصة الغذاء من سلّة الاستهلاك التي هي الأساس لاحتساب التضخم. ففي الدول المتقدمة حيث الانفاق على الغذاء لا يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الانفاق الخاص لا تؤدي إرتفاعات الأسعار غالباً إلى رفع معدلات التضخم، بينما تزداد في الدول النامية معدلات التضخم مع ارتفاع أسعار الغذاء.

زيادة عدد الفقراء

بما أن ذوي الدخل المنخفض والمحدود ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم على الحاجات الغذائية الأساسية، لذلك فإن ارتفاع أسعار الغذاء يؤدّي إلى الضغط على مداخيلهم، لا بل يؤدي هذا الارتفاع إلى جعل الفئات التي تعيش على حافة خط الفقر عاجزة عن تأمين المستلزمات الضرورية للحياة، الأمر الذي يدفعها إلى ما دون خط الفقر وبالتالي يزداد عدد الفقراء.

ويُعتبر الفقراء وذوو الدخل المحدود ممن يقطنون المدن وضواحيها من الفئات الأكثر تضرراً بعكس الفقراء الريفيين الذين يكون وقع الأزمة عليهم أقل بسبب اعتمادهم على إنتاجهم الزراعي الذاتي.

٨- Walsh, James, «Reconsidering the Role of Food Prices in Inflation», IMF Working Papers, April-2011.

ميزان المدفوعات

تتحدد الآثار النهائية لارتفاع أسعار الغذاء على ميزان المدفوعات وفقاً لموقع الدولة المعنية على خارطة التجارة العالمية للغذاء. فاذا كانت الدولة مصدراً صافياً للغذاء فإن ميزان مدفوعاتها سوف يتحسن بدون أدنى شك. ولكن هذه الاستفادة المتمثلة في تحسن ميزان المدفوعات يقابلها في المدى المتوسط والبعيد مخاطر ارتفاع سعر الصرف الأمر الذي يؤثر سلباً على تنافسية الدولة ذاتها.

ومن ناحية أخرى، اذا كانت الدولة مستورداً صافياً للغذاء، فمن المتوقع أن تعاني من زيادة في عجز ميزان مدفوعاتها أو في أحسن الأحوال تآكل فوائضها المحققة سابقاً.

ارتفاع الأجور

إن ارتفاع أسعار الغذاء سوف يدفع النقابات العمالية للمطالبة بزيادة معدّلات الأجور للتعويض عن تآكل القدرة الشرائية، رغم أن استجابة الأجور لارتفاع الأسعار ليست تلقائية لوجود مدة زمنية عادة تفصل بين ارتفاع الأسعار وبين تحقق زيادة الأجور.

تغيّر أنماط الاستهلاك الغذائي

تدفع أسعار الغذاء المرتفعة ذوي الدخول المحدودة إلى التفتيش عن أصناف من الغذاء تقع ضمن حدود قدرتهم المالية، الأمر الذي يُتوقّع أن يؤدّي إلى ارتفاع مؤشرات سوء التغذية.

رابعاً: الآثار المحتملة لأزمة الغذاء على لبنان

يعدّ لبنان مستورداً صافياً للغذاء بنسبة تقارب ٨٠٪ من احتياجاته[٩]. وهذا الواقع يُعتبر أحد مظاهر انكشاف الاقتصاد اللبناني للخارج.

وهذا الإنكشاف معرّض للإزدياد بفعل ازدياد إهمال الدولة للقطاع الزراعي. وهو يجعل لبنان عرضة للانعكاسات السلبية لتقلّبات الأسعار خصوصاً في ظل العلاقة الوثيقة بين أسعار الإستيراد وأسعار الاستهلاك بحسب ما يتبيّن من خلال الرسم البياني أدناه، بما يجعل الأسواق المحلية تحت وطأة أي تغيّرات تطرأ في الأسواق العالمية.

---

٩ – الجمهورية اللبنانية، وزارة الزراعة، «استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي: ٢٠١٠–٢٠١٤»، كانون الأول ٢٠٠٩. متوفرعلى الرابط التالي:
http://www.agriculture.gov.lb/news_ministry/year_10/strat._agr.2010_2014.pdf

الرسم البياني رقم (٤) : تغيّر أسعار التصدير والاستيراد والاستهلاك في لبنان

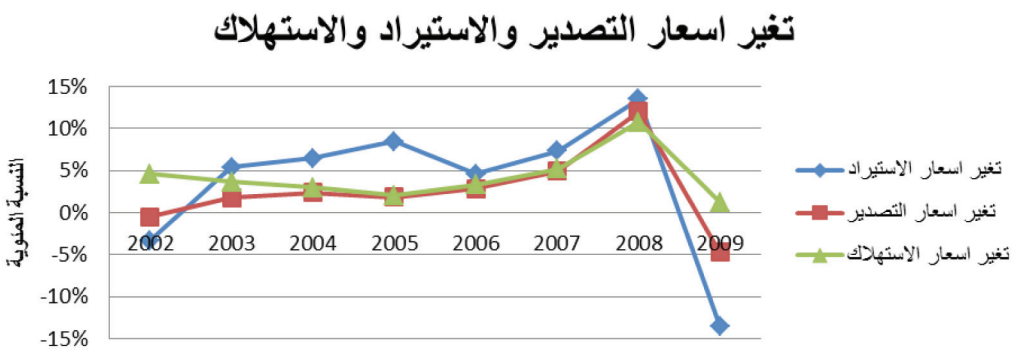

المصدر: وزارة المالية اللبنانية، الإحصاءات والبيانات الاقتصادية، إحصاءات المالية العامة.

ولقد تعّددت الآثار التي خلفتها موجات إرتفاع أسعار الغذاء المتتالية التي ضربت أسواق الغذاء عالمياً على لبنان، وتركزت هذه الآثار في ميادين ثلاثة: الفقر، وميزان المدفوعات، ومعدّلات التضخّم.

الفقر

قدّرت الدراسات التي أجرتها المؤسسات الدولية نسبة الذين يقعون تحت الخط الأعلى للفقر في لبنان بـ ٢٨٪[١٠]، ونسبة الذين يعانون الفقر المدقع بـ ٨٪[١١]. ويقدّر الخبراء نسبة الفئات الهشة التي تلامس خط الفقر والتي يحتمل أن تنزلق إلى ما دونه عند أي انتكاسة بـ ٣٠٪[١٢] من الشعب اللبناني. إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية من شأنه أن يترك أثراً كبيراً على المقدرة الشرائية لمداخيل الأسر الفقيرة التي تنفق الجزء الأكبر من دخلها على السلع الغذائية. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بأكثر من ٢٠٪ مما يعني أن القدرة الشرائية للدخل المنفق على الغذاء انخفض بنسبة ١٦٪. وبنتيجة ذلك ازداد وضع الفقراء سوءاً خصوصا فقراء المدن الذين لا يزاولون الزراعة على غرار فقراء الأرياف، وبالتالي فإن جماعات جديدة من ذوي الدخل المحدود انضمّت بذلك إلى فئة الفقراء.

الميزان التجاري

يشكل الميزان التجاري الزراعي (الصادرات الزراعية – الواردات الزراعية) جزءاً أساسياً من الميزان التجاري للبنان. حيث يساهم عجز الميزان التجاري الزراعي بحوالي ٢٠٪ من العجز العام للميزان التجاري.

١٠- «Poverty, Growth, and Income Distribution in Lebanon», UNDP, August 2008.

١١ – المصدر السابق

١٢ – حمدان، كمال، «اللبنانيون على عتبة الفقر والهجرة: خيار قائم»، مجلة الرأي الاخر، العدد ٢٧ – كانون الاول، ٢٠٠٨.

لقد لعبت موجة ارتفاع الأسعار الغذائية دوراً في زيادة العجز التجاري للبنان في الأعوام الثلاث التي تخللتها الأزمة الغذائية حيث ارتفع هذا العجز بحوالي ٣٨٪ عام ٢٠٠٨ عن العجز المسجل في العام ٢٠٠٧ والبالغ ٩٤٨١ مليون ليرة. وكما هو معلوم فإن العجز في الميزان التجاري يضغط على رصيد ميزان المدفوعات بوصفه أحد أهمّ عناصر هذا الميزان.

التضخّم

ساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية في رفع معدّلات التضخّم الذي بلغ مستويات قياسية في العام ٢٠٠٨ حيث قارب الـ ١١٪ وقبلها بعام كان معدل التضخم ٢٣٫٥٪. إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يرفع من معدلات التضخم في الدول النامية أكثر منه في الدول المتقدمة، وذلك بسبب الحصة الكبيرة التي تستحوذ عليها المواد الغذائية من سلّة الاستهلاك التي على أساسها تحتسب معدلات التضخم.

خامساً: السياسات الممكن اتباعها لاحتواء الآثار الحاليّة والمتوقّعة لأزمة الغذاء

إن أي سياسة لمواجهة الأزمة الحالية، والتي قد تتكرر في الفترات المقبلة، يجب أن تنبع من ارادة الأطراف المؤثرة والمتأثرة بالموضوع. وغنّي عن القول أن لا حلول جاهزة تصلح في كل آن ومكان فالدولة قد تضطر إلى تنويع سياساتها تبعاً للظروف والعوامل في مختلف المناطق، وعلى سبيل المثال يمكن تبنّي سياسات معيّنة لتشجيع الزراعة في الأرياف قد لا تصلح في المدن.

وفي مطلق الأحوال يعتبر توسيع هامش المشاركة شرطاً ضرورياً لنجاح أي من السياسات. فهناك العديد من الأطراف المعنية بهذه السياسات وأبرزها: الدولة، البلديات، المؤسسات الدولية المعنية، ممثلي القطاع الخاص بطرفي الإنتاج والتجارة، ممثلون عن المستهلكين، هيئات المجتمع المدني، ممثلو القوى السياسية والحزبية، والخبراء الأكاديميون.

مقترحات على المدى القصير

يمكن العمل في هذا الإطار على محورين: الأول تخفيض الأسعار النهائية التي يدفعها المستهلك، والثاني تأمين الغذاء لبعض الفئات الهشة. وذلك على الشكل التالي:

تخفيض الأسعار النهائية التي يدفعها المستهلك، وذلك عبر الخطوات الآتية:

ـ تخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على السلع الغذائية المستوردة أو على أرباح المؤسسات العاملة في حقل الإنتاج الغذائي. هذا الأمر يؤدي إلى خفض التكاليف وأسعار الجملة فتنخفض أسعار الاستهلاك. إلا أن هذا الخيار له سلبيات على صعيد مالية الدولة التي سوف تفقد بعضاً

من إيراداتها الضريبية، كما أنه يعاني من عدم القدرة على التمييز بين القوة الشرائية لكل من الفئات الفقيرة والمقتدرة.

ـ ضبط الاحتكارات الموجودة في السوق.

ـ حظر تصدير المنتجات الزراعية وذلك بهدف تأمين تغطية جزء من الطلب عبر الإنتاج المحلي بسبب إرتفاع أسعار السلع والمواد المستوردة.

ـ استهداف بعض الفئات الهشة بمعونات مالية أو غذائية عينية وذلك عبر توسيع تقديمات البرامج القائمة مثل الوجبات المدرسية للأطفال، أو عبر استحداث برامج جديدة تعنى بالغذاء. أن هذه البرامج يعيبها مخاطر الفساد والهدر التي تصاحبها عادة، حيث تصل الأموال إلى غير مستحقيها، فضلاً عن العبء المالي الذي تشكله على خزينة الدولة.

مقترحات على المدى المتوسط والطويل

إن زيادة الإنتاج المحلي عبر رزْمة إجراءات تساعد في تأمين البيئة الزراعية الملائمة للإنتاج تُعدّ جوهر المقترحات على المديين المتوسط والطويل. وبما أن معظم هذه الإجراءات بات معروفاً فإن المطلوب هو توافر الإرادة الفعلية للتنفيذ إضافة إلى توافر التمويل اللازم لهذه العملية. ونذكر في ما يلي بعض هذه الإجراءات:

ـ دعم أسعار بعض المحاصيل الزراعية الأساسية.

ـ اعانات لمدخلات الإنتاج.

ـ زيادة التسليفات الزراعية عبر دعم الفوائد من قبل الدولة.

ـ تعهد الدولة بتصريف نسبة معيّنة من الإنتاج الزراعي لبعض المحاصيل.

ـ إنشاء مراكز معلومات تمكن المنتجين من الإطلاع على أحوال الأسواق الخارجية.

ـ دعم مشاريع الري والتوجيه نحو الاستخدام الرشيد للمياه.

ـ تشجيع أنشطة التعاونيات الزراعية المعنية بالتصريف والتسويق والارشاد الزراعي وتأمين مدخلات الإنتاج والاسمدة والالات الزراعية، وفق أنظمة مراقبة فعالة.

ـ تعزيز التعليم في القرى والأرياف لرفع مستوى سكان هذه المنطقة وبالتالي زيادة إنتاجيتهم وتقبلهم للتكنولوجيا.

ـ اتباع سياسات تحفيزية للتخصص العلمي الزراعي وللعاملين في هذا المجال.

ـ تشجيع البحث العلمي الزراعي وعقد اتفاقيات تعاون مع مراكز أبحاث عالمية للاستفادة من خبراتها.

ـ توحيد جهود المؤسسات الدولية وتوجيهها لتصب في إطارأهداف السياسات الزراعية التي تقرّها الدولة.

الضريبة على القيمة المضافة بين إغراء الإيرادات والسلبيات الإجتماعية والاقتصادية

مقدمة

تعود جذور هذا النوع من الضرائب غير المباشرة إلى ما يقارب الخمسين عاما. وقد باتت الضريبة على القيمة المضافة تطبّق اليوم في أكثر من ١٣٠ دولة من ضمنها لبنان الذي باشر في تطبيقها عام ٢٠٠٢. وتتفاوت المعدلات المعتمدة لهذ الضريبة بين دولة واخرى فتصل على سبيل المثال إلى ٢٠٪ في المغرب و١٦٪ في تونس و١٠٪ في لبنان ومصر. ويعدّ المعدّل المعتمد في لبنان من المعدلات المنخفضة، لكن ذلك لا يبّرر الزيادة التي تنوي الحكومة فرضها في موازنة عام ٢٠١٢، عبر رفع الضريبة من ١٠٪ إلى ١٢٪، ما لم تُدرس هذه الزياة في إطار نظام أكثر عادلة لتوزيع الثروة وأعباء تمويل الإنفاق العام. فالدول التي لديها شبكات أمان اجتماعي قوية وشبه شاملة يمكنها رفع الضريبة على القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة بشكل عام بأقلّ ما يمكن من التاثيرات الاجتماعية والاقتصادية السلبية[١٣].

ويعود الإقبال الواسع للحكومات على تبنّي هذه الضريبة إلى سهولة التطبيق والجباية والتسجيل المحاسبي. فهي ضريبة على الاستهلاك لا تحتاج إلى إعداد جداول التكليف، وتقتطع عند الإنفاق، الأمر الذي يسهّل المعاملات الضرائبية للمستهلك والتاجر والدولة على حد سواء. إلا أن هذه الضريبة ذات أثر تراجعي، بمعنى أن عبأها يزداد كلما اتجهنا نزولا في الشرائح الدّخلية. وقد قامت الدولة بإعفاء عدد من السلع الأساسية لتخفيف هذا الأثر على الفئات الفقيرة والهشة. إلا أن مجموعة الإعفاءات لم تطل كافة السلع الأساسية وبالتالي ظل عبؤها ثقيلا على الفئات الفقيرة. كما وان هناك مجموعة من الإعفاءات تطرح علامات استفهام عن سبب إقرارها كإعفاء الذهب واليخوت.

١٣- Keen, M. (2007), VAT Attacks!, *IMF Working Paper* No. 07142/.

أولاً: بنية الواردات المالية العامة وسيناريو رفع الـVAT إلى ١٢٪ و ١٥٪[١٤]

تتجاوز الضرائب في مفهومها ودورها البُعد التمويلي لتلعب دوراً مهماً في إعادة توزيع الثروة بشكل عادل من جهة ولتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعيين من جهة أخرى. وللضريبة أيضاً بُعدٌ اقتصادي يتمثل في تحفيز قطاعات أو أنشطة اقتصادية محددة، ولذلك، فإن فرض أية رسوم أو ضرائب جديدة أو تعديلات أخرى قائمة بدافع التمويل من دون أن توخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المشار إليها، قد يؤدي إلى مشاكل وخسائر تفوق تلك المحققة. الأمر ذاته قد ينطبق عندما تقرر الدولة تخفيض الضرائب لأهداف اجتماعية أو اقتصادية من دون الإلتفات لأثر هذه الخطوة على ميزانية الدولة مما يزيد من عجوزاتها.

وفي لبنان يفتقد النظام الضريبي قواعد العدالة الضريبية حيث تشكل الضرائب غير المباشرة ثلثي الإيرادات الضريبية فضلاً عن تقليص الشطور على ضريبة الدخل من ثلاثة عشر شطراً إلى أربعة شطور، إضافة إلى الإعفاءات التي تحظى بها بعض النشاطات الريعية بحجة تحفيز الاستثمارات.

تعتمد الدولة في تمويلها للانفاق العام على الضرائب بشكل رئيسي وقد بلغ متوسط الإيرادات الضريبية في السنوات التسع المنصرمة ٧٣,٣٪ من مجموع الإيرادات العامة مع تسجيل معدّل قياسي في العام ٢٠١٠ بلغ ٨٣٪. وشكلت الضريبة على القيمة المضافةVAT ٢٣٪ من إجمالي الإيرادات في السنوات المذكورة. وتطورت مساهمة الـVAT من ١٨٪ عام ٢٠٠٢ (عام بدء تطبيقها) إلى حوالي ٢٦٪ عام ٢٠١٠. وهذا ما يؤكد الاعتماد المتزايد على هذه الضريبة لتمويل خزينة الدولة.

وقد بلغت نسبة الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة نحو ٣٢٪ من الإيرادات الضريبية، وهذه الزيادة في إيرادات الـ VAT تعود لمواصلة النمو الاقتصادي من جهة وسهولة الجباية واتساع المطرح الضريبي من جهة أخرى. وبذلك تكون إيرادات الـVAT قد ساهمت في تمويل حوالي ١٩٪ من إجمالي نفقات الدولة خلال السنوات التسع الماضية.

---

١٤ – الأرقام الواردة في هذه الفقرة مستقاة بشكل مباشر أو عبر إجراء بعض الحسابات للأرقام من تقارير «الأداء المالي» من العام ٢٠٠٢ حتى العام ٢٠١٠، التي تصدرها وزارة المال على موقعها الالكتروني. متوفرة على الرابط التالي:

http://www.finance.gov.lb/EN-US/FINANCE/ECONOMICDATASTATISTICS/Pages/FiscalPerformance.aspx

ولا بد من الإشارة إلى أن لبنان يعاني من عجز مزمن في ماليته العامة يتسبّب بتراكم الدين منذ انطلاق مرحلة إعادة الإعمار أوائل التسعينيات حتى الوقت الراهن. ثم إن العجز المستمر في مالية الدولة واحتياجات الإنفاق المتزايدة يحفزان المسؤولين على التفتيش عن وسائل تمويل إضافية حيث تتصدر زيادة الضريبة على القيمة المضافة قائمة هذه الوسائل (لوفرتها وسهولة جبايتها). ويجري الحديث عن زيادة تدريجية على دفعتين الأولى تتم بموجب أولادهما زيادة الضريبة بنقطتين مئويتين لتصل إلى ١٢٪، وتزاد في الثانية ثلاث نقاط لتصل إلى ١٥٪.

وكانت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة تلقائياً قد ارتفعت بنسبة ٣٫٥٪ خلال العام ٢٠١٠، وتتأرجح التوقعات بشأن الحصيلة الإضافية لهذه الضريبة في حال ارتفع معدلها إلى ١٥٪ بين ١٠٪ و ١٣٫٥٪ زيادة على إيرادتها للعام ٢٠١٠.

وفي مقاربة أولية تُظهر الحسابات أن زيادة الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٢٪ تساهم في خفض العجز من ٢٥٫٦٪ إلى ٢٤٫٢٪ فقط، أي بنسبة ٥٫٤٪ استناداً إلى الأرقام المحققة عام ٢٠١٠.

أما في حال زيادة الضريبة إلى ١٥٪ فإن العجز سوف ينخفض من ٢٥٫٦٪ إلى ٢٢٫٢٪ أي بنسبة ١٣٫٢٪. وإلى جانب هذه الأرقام، فإن الرسوم البيانية المدرجة أدناه تظهر كلها أن زيادة الضريبة على القيمة المضافة يؤمّن موارد إضافية متوسطة لخزينة الدولة ولكن من دون دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يتوقّع أن تتركها هذه الزيادة.

الرسم البياني رقم (٥) : الزيادة في الإيرادات عند ١٢٪ و ١٥٪ VAT على التوالي

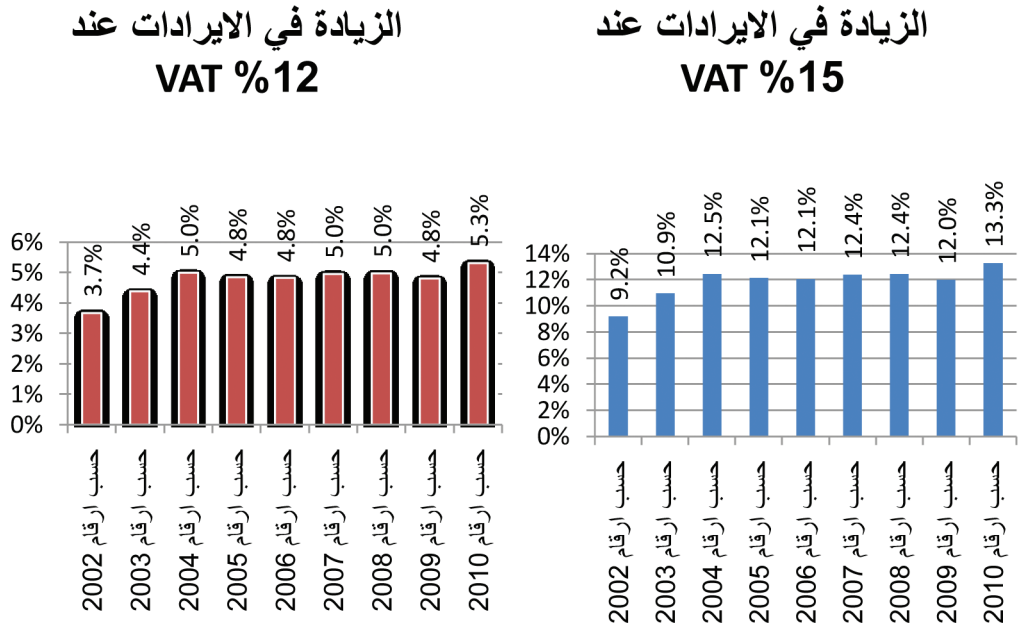

المصدر : Salti, Nisreen & Chaaban Jad. The Poverty and Equity Implications of a Rising the Value Added Tax, A microeconomic Simulation for Lebanon. April 2009, AUB

الرسم البياني رقم (٦) : تأثير زيادة الضريبة على القيمة المضافة على مالية الدولة

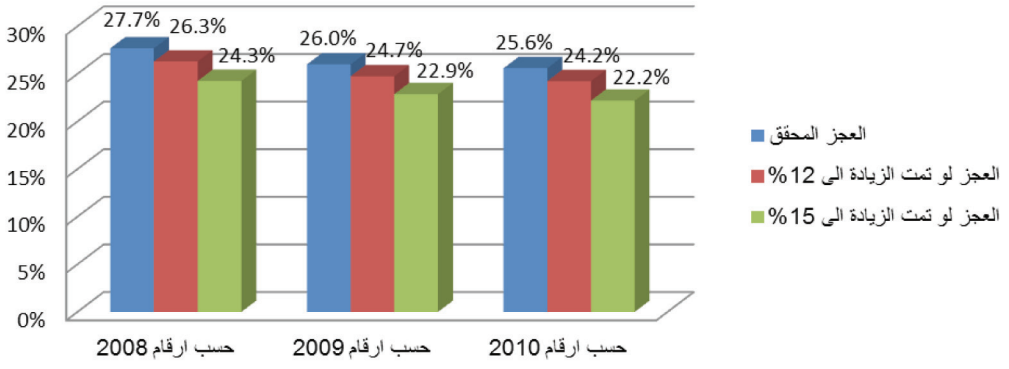

المصدر : مصدر سابق Salti, Nisreen & Chaaban Jad.

ثانياً: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لزيادة الضريبة على القيمة المضافة

يُغفل المطالبون بزيادة الضريبة على القيمة المضافة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي تخلفها هذه العملية. ومنطلقين من هاجس تخفيف العجز المالي الذي تعاني منه مالية الدولة. وتتعدد هذه الآثار لتشمل، إضافة إلى تقليص القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود وزيادة عدد الفقراء، المزيد من انكماش دورة النشاط الاقتصادي محلياً.

لقد أجرى باحثان في الجامعة الأميركية في بيروت[١٥] دراسة عن أثر زيادة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪ إلى ١٢٪ و ١٥٪ على التوالي وتوّصلا من خلالها إلى نتائج كمية غاية في الأهمية. وقد اعتمدا في ذلك على بيانات الإنفاق الأسري المحصّلة من نتائج المسح المعيشي الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي في العام ٢٠٠٤ بالإضافة إلى بعض مؤشرات حركة الأسعار. وفيما يلي عرض لأهم تأثيرات زيادة الـVAT على الواقع الاقتصادي والاجتماعي استناداً إلى النتائج المشار إليها أعلاه، إضافة إلى تحليل بعض المؤشرات الأخرى:

انخفاض الاستهلاك

إن الضريبة على القيمة المضافة، بوصفها ضريبة على الاستهلاك، تحمل في طيّاتها تداعيات مشابهة لأي زيادة في الأسعار، وبالتالي فإن زيادة هذه الضريبة سوف تترك أثراً انكماشياً على الاستهلاك. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة الضريبة من ١٠٪ إلى ١٢٪ إلى انخفاض الاستهلاك بنسبة ٨٪ عند الفئات الأشد فقراً و ٥٪ عند الفئات الأكثر غنىً.

نلاحظ أن تراجع الاستهلاك يصيب كل فئات المجتمع وإن كان بنسب متفاوتة بحيث يكون أخف وطأة على الأغنياء منه على الفقراء، ولذلك فإن هذا الإنكماش في الاستهلاك لا بد أن يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام في مختلف القطاعات وبمعدلات قد تتجاوز نسب الانخفاض في الاستهلاك. ولا يعني ذلك أن التأثيرات ستبقى محصورة بالضرورة في القطاعات التي طالتها مباشرة الزيادات الضريبية، بل من الممكن جداً أن يمتد هذا الانحسار ليطال قطاعات مختلفة ذات ترابطات أفقية.

زيادة الفروقات بين فئات المجتمع

إن الضريبة على القيمة المضافة تراجعية الطابع، بمعنى أنها أثقل عبئاً على الفئات الفقيرة، لأن الميل إلى الإنفاق الإستهلاكي يرتفع كلّما اتجهنا نزولاً في سلّم المداخيل. فحصة استهلاك شريحة الـ٢٠٪ الافقر من المتوقع أن تنخفض بينما توقع حصة استهلاك شريحة الـ٢٠٪ الأغنى

١٥- Salti, Nisreen & Chaaban Jad. The Poverty and Equity Implications of a Rising the Value Added Tax, A microeconomic Simulation for Lebanon. April 2009, AUB

علماً بأن الارتفاع في حصة الأغنياء من إجمالي الاستهلاك يبقى نسبياً في ظل انخفاض الاستهلاك الفعلي لكل الفئات وبمن فيها الاغنياء.وذلك الاستهلاك الفعلي ينخفض عند الاغنياء وبينما ينخفض بنسبة أكبر عند الفقراء وبالتالي تصبح حصة الأغنياء من إجمالي الاستهلاك أكبر نسبياً من حصة الفقراء.

يستنتج مما تقدّم أن زيادة الضريبة على القيمة المضافة تنعكس مزيداً من الضغط على الفئات الأشد فقرا وبذلك تكون قد ساهمت في تعميق الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات المختلفة.

وبالاستناد إلى أرقام الجدول المدرج أدناه نجد أن حصة الخُمس (١ / ٥) الأشد فقراً يتوقع أن تنخفض من ٩,٦٪ إلى ٦٪ و ٥٪ عند ارتفاع الضريبة من ١٠٪ إلى ١٢و١٥٪ على التوالي. بينما حصة الخُمس (١ / ٥) الأشد غنىً ترتفع من ٣٩,٣٪ إلى ٤٨٪ عند الزيادة. علماً بأن الخُمس (١ / ٥) الأغنى يستهلك حالياً أربعة أضعاف ما يستهلكه الخمس الأفقر. أما في حال زيادة الضريبة على القيمة المضافة فإن نسبة استهلاك الاغنياء المذكورين سوف ترتفع لتصل إلى ثمانية أضعاف استهلاك الفقراء، وهذا أمر بالغ الخطورة حسب معايير العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وتبدو نسبة الانخفاض في الاستهلاك كبيرة جداً بالمقارنة مع تلك النسب التي انخفض بها الاستهلاك في بعض البلدان نتيجة زيادة الضريبة على القيمة المضافة بواقع ٢٪. ففي الفلبين على سبيل المثال انخفض الاستهلاك للـ ٢٠٪ الأشد فقراً بنسبة ٢,٥٪ وللـ ٢٠٪ الأكثر غنىً ٢,٤٪ بعد زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٢٪.

جدول رقم (١): حصة الشرائح الاجتماعية الأشد فقراً والأشد غنىً عند مستويات ١٢٪ و ١٥ ٪ VAT في لبنان

	الوضع القائم (VAT ١٠٪)	النسب المتوقعة عند VAT ١٢٪	النسب المتوقعة عند VAT ١٥٪
حصة الـ ٢٠٪ الأشد فقراً من إجمالي الاستهلاك	٩,٦٪	٦٪	٥٪
حصة الـ ٢٠٪ الأشد غنىً من إجمالي الاستهلاك	٣٩,٣٪	٤٨٪	٤٨٪
نسبة استهلاك الـ ٢٠٪ الأغنى إلى استهلاك الـ ٢٠٪ الأفقر	٤,١٪	٨٪	٨,٤٪

المصدر: مصدر سابق Salti, Nisreen & Chaaban Jad.

ارتفاع نسبة الفقراء

تؤدّي زيادة الضريبة على القيمة المضافة إلى رفع الأسعار النهائية للسلع وبالتالي سوف تجد بعض الفئات التي لا تكاد تؤّمن حاجاتها الأساسية أنه لم يعد بمقدورها تأمين هذه الحاجات في ظل ارتفاع الأسعار. وهذه الفئات التي تعيش على حافة خط الفقر من المتوقع ان تنضم إلى فئة الفقراء في حال ارتفعت الضريبة إلى ١٢٪ و ١٥٪ على التوالي كما هو مبيّن في الجدول التالي.

جدول رقم (٢): تغيّر معدّلات الفقر عند رفع الـ VAT المضافة من ١٠٪ إلى ١٢٪ و١٥٪ على التوالي

	الخط الفقر الأدنى*	الخط الفقر الأعلى**
معدل الفقر الحالي - VAT تساوي ١٠٪	٣,٠٪	٢٨,٠٪
نسبة الفقر في حال رفع الـ VAT إلى ١٢٪	٦,٦٪	٣٠,٩٪
نسبة الفقر في حال رفع الـ VAT إلى ١٥٪	٨,٩٪	٣٤,٧٪

المصدر: مصدر سابق Salti, Nisreen & Chaaban Jad.

إن زيادة الـVAT إلى ١٢٪ يتوقّع أن يرفع معدّل الفقراء ضمن خط الفقر الأدنى إلى ٦,٦٪ وإلى ٨,٩٪ في حال زيادة الضريبة إلى ١٥٪. وهي زيادات مرتفعة تخالف كل السياسات التي رسمتها الحكومات المتعاقبة والهادفة إلى تخفيف معدلات الفقر، كما أنه يتعارض مع الهدف الأول من أهداف الألفية الثانية التي تعهد لبنان بتطبيقها.

وبالنسبة إلى اثر زيادة الضريبة على معدلات الفقر ضمن الخط الأعلى فمن المتوقع أن تشهد المعدلات ارتفاعات لكن بنسب أقل، فزيادة الضريبة إلى ١٢٪ و ١٥٪ يعتقد انها تؤدّي إلى رفع معدلات الفقراء من ٢٨٪ إلى ٣٠,٩ و ٣٤,٧٪ على التوالي.

إن هذا التباين في الارتفاعات بين معدلات الفقر ضمن الخط الأدنى والخط الأعلى نتيجة زيادة معدلات ضريبة TVA يعود إلى الطابع التراجعي لهذه الضريبة، كما أشرنا سابقاً. والتي يزداد تأثيرها على أصحاب المداخيل الدنيا.

ثالثاً: الإعفاءات

في محاولة للتخفيف من حدّة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المذكورة أعلاه أعفى القانون اللبناني عدداً من السلع والخدمات من الضريبة على القيمة المضافة وأهمها الغذاء والصحة والنقل المشترك وغاز المنازل. وهذه تعتبر سلعاً أساسية تتعلق بمعيشة الفئات ذات الدخل المحدود. وقد جرى إعفاؤها جنباً إلى جنب مع بعض السلع والخدمات الكمالية بصورة غير مبرّرة كإعفاء اليخوت المملوكة والنقل الجوي وألعاب القمار والمراهنة والمبيعات العقارية.

*ـ الخط الفقر الأدنى يقدر بـ ٢,٤$ يومياً للفرد الواحد في لبنان

**ـ الخط الفقر الأعلى يقدر بـ ٤$ يومياً للفرد الواحد في لبنان

وبناءً على بيانات الإنفاق المحصّلة من نتائج مسح الأوضاع المعيشية تم استخراج إنفاق الفئات المختلفة على بعض السلع المعفاة وغير المعفاة. وقد قمنا بتصوير النتائج في الرسمين البيانيين التاليين:

الرسم البياني رقم (٧): نسب الإنفاق على السلع المعفاة وغير المعفاة مع التركيز على بعض هذه السلع

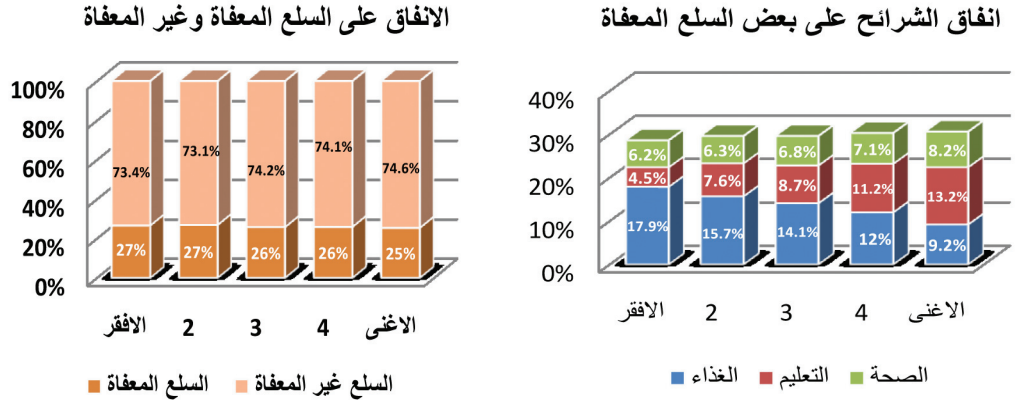

المصدر: مصدر سابق Salti, Nisreen & Chaaban Jad.

يتبيّن من الرسم أعلاه أن الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة لم تطل سوى ٢٧٪ من إجمالي إنفاق ال ٤٠٪ الأفقر وحوالي الـ ٢٥٪ من إجمالي إنفاق الفئة الأكثر غنى. وبالتالي فإن الضريبة على القيمة المضافة تطال عملياً ما بين ٧٥٪ إلى ٧٣٪ من إنفاق الأسر الفقيرة والغنية على السواء.

أي أن ينسب الاستفادة من الإعفاءات تكاد تتساوى تقريباً بين مختلف الشرائح. وهذا الأمر يتناقض مع عدالة التوزيع، ويعود في الدرجة الأولى إلى اختلاف ميزانيات الأسر الفقيرة والغنية، فالأولى تنفق نحو ١٨٪ على الغذاء، الذي هو مطرح الضريبة، في حين تنفق الثانية ٩٫٢٪ فقط، أي النصف تقريباً. أما التعليم، المعفى أيضاً من ضريبة TVA، فهو يشكل ١٣٫٢٪ من إنفاق الأسر الأغنى، مقابل ٤٫٥٪ فقط للأسر الأفقر. ثم إن الطبيعة التراجعية من حيث العبء للضريبة على القيمة المضافة تستوجب زيادة استهداف الإعفاءات للسلع المستهلكة من قبل الفئات الفقيرة وذلك من أجل تحقيق العدالة في هذا النوع من الضرائب.

الخلاصة واقتراحات بديلة

لقد اتضح أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقّع أن تخلّفها عملية الزيادة على ضريبة القيمة المضافة تتجاوز الفوائد المالية المتوقع تحقيقها. فهدف خفض العجز بنسبة ٥٪ لا يبرّر زيادة نسبة الفقراء الذين يعيشون ضمن خط الفقر الأدنى من ٣٪ إلى ٦٫٦٪ ونسبة الفقراء الذين يعيشون ضمن خط الفقر الأعلى من ٢٨٪ إلى ما يقارب الـ ٣١٪. كما وأن استهداف تخفيض العجز بنسبة ١٣٪ المتوقعة عند رفع الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪ إلى ١٥٪ لا تبرر أيضاً رفع نسبة فقراء الخط الأدنى بنسبة تقارب الـ ٢٠٠٪ (من ٣٪ إلى ٩٪)، وفقراء الخط الأعلى بحوالي ٢٣٪ (من ٢٨٪ إلى حدود ٣٤٫٥٪).

لذلك ينبغي البحث عن بدائل تمويلية أخرى لتقليص العجز من شأنها توفير إيرادات أكثر ومن دون تأثيرات اجتماعية سيّئة. ومن البدائل على سبيل المثال لا الحصر:

١ـ زيادة الضريبة على الفوائد من ٧٪ إلى ١٠٪، الأمر الذي يحقق ما يقارب ٥٠٠ مليار ليرة. ان رفع الفوائد على المودعين في تدفق الودائع ولن يؤدي إلى هروب الرساميل كما يروّج، وذلك لأن معدلات الفائدة في لبنان ما زالت أعلى من نظائرها في الأسواق المالية والعربية بما لا يقل عن خمس نقاط مئوية، بينما زيادة الضريبة تكاد لا تمس أكثرمن ٢٫٠٪ من الفوائد المحققة.

٢ـ خفض الفائدة على سندات الخزينة وهو ما يؤمّن تخفيض في النفقات بما يفوق ١٥٠٠ مليار ليرة اي بما يوازي ثلاثة أضعاف ما يتوقّع ان تؤمنه عملية رفع الضريبة إلى ١٥٪.

٣ـ فرض ضريبة على الريع العقاري أسوة بما يفرضه الكثير من الدول كفرنسا وكندا اللتين تبلغ النسبة فيهما ٣٥٪، ولهذه الضريبة إضافة إلى الجانب التمويلي أهداف اقتصادية واجتماعية تتعلق بالعدالة وكبح المضاربات في هذا القطاع وخفض تكاليف الإنتاج.

٤ـ فرض ضريبة على مستثمري الأملاك البحرية وذلك لحين اقرار حلّ شامل للتعديات. ويتوقع أن يؤمّن هذا الإجراء حوالي ٤٥ مليار ليرة.

٥ـ إلغاء الإعفاءات الممنوحة لبعض السلع والخدمات دون مسوّغ اقتصادي أو اجتماعي، كاليخوت وألعاب القمار وغيرها... والقيام في الوقت نفسه بتوسيع مروحة إعفاءات السلع الأساسية التي المستهلكة في الغالب من قبل الفئات الفقيرة.

الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه في لبنان

المياه حق لكل مواطن وثروة لكل الوطن

مقدمة

أعدّت وزارة الطاقة والمياه استراتيجية وطنية لقطاع المياه في لبنان[١٦] احتوت على خطط ومشاريع لمعالجة مشاكل القطاع وتطوير قدراته على صعيد البنى التحتية والإدارة، في ظل توقّعات بنموّ الطلب على مياه الري والشفة في السنوات المقبلة. وبعد عرض واقع القطاع بمختلف جوانبه المتعلقة بالبنى التحتية والإدارية تطرح الخطة مبادراتها ومشاريعها لتطوير الإنتاج وترشيد استهلاك المياه، وهي تخصّص حيّزاً لعرض مشاريع تطوير شبكات الصرف الصحي لزيادة قدراتها الاستيعابية وتعزيز إمكانيات معالجة مياه الصرف الصحي.

أولاً: واقع قطاع المياه

يشمل هذا الواقع حالة البنى التحتية ووضع الإدارة، والمقصود بالبنى التحتية كل ما يتعلق بمصادر المياه وإنتاجها، والنقل والتوزيع، وشبكات الصرف الصحي. أما إدارة القطاع فتعنى بالامور المالية والقانونية والمؤسّساتية والبيئية.

مصادر المياه

تقارب كمّية المتساقطات الإجمالية على الأراضي اللبنانية ٨٫٦ مليار متر مكعّب[١٧] معظمها (٥٫٩ مليار متر مكعّب) يتبدد نتيجة العوامل الطبيعية والتسرّب السطحي والتبخّر. وما تبقّى (حوالي ٢٫٧ مليار م٣) يستفاد منه فقط بنسبة ٥٩٪ (أي بحدود ١٫٦ مليار متر مكعّب). وتؤمّن السدود والبحيرات والمياه الجوفية الكمّية المستهلكة الباقية بواقع ٢٣٥ مليون متر مكعّب للسدود والبحيرات و حوالي ٥٠٠ مليون متر مكعّب للمياه الجوفية.[١٨]

النقل والتوزيع

إن أكثر من نصف شبكة مياه الشفه قد تجاوز العمر الافتراضي المقدّر بـ ٢٥ سنة، مما يتسبّب بهدر نسبة كبيرة تساوي ٤٨٪ من التوزيع نتيجة الإهتراء الذي تعاني منه هذه الشبكة. ثم إنّ

١٦ – الجمهورية اللبنانية، وزارة الطاقة والمياه، أعمال وزارة الطاقة والمياه: سنة التخطيط والاستراتيجيات، ٢٠١٠.

١٧ – الجمهورية اللبنانية، وزارة الطاقة والمياه، الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه في لبنان، تقرير ملخّص، كانون الأول ٢٠١٠.

١٨ – كل الأرقام والمعلومات الواردة في هذا التقرير هي من المصدرين السابقين.

طرق الري التقليدية تساعد في هدر كمّيات إضافية من المياه المتاحة. وتُعتبر نسبة الهدر في لبنان من النسب الأعلى في المنطقة (٣٥٪ في إيران، ٢٢٪ في تونس).

مياه الصرف الصحي

تقدّر كمّية المياه المبتذلة في لبنان بنحو ٣١٠ ملايين متر مكعّب سنوياً يعاد استخدام ٨٪ منها فقط والباقي يذهب إلى البحر. وتؤمّن الشبكات الحالية ٦٠٪ من التغطية المطلوبة.

إدارة القطاع

يعاني قطاع المياه في لبنان العديد من الاختلالات على مختلف الصعد نذكر منها:

ـ الخلل المؤسساتي: تعاني مؤسّسات المياه الأربع (مؤسّسة مياه بيروت وجبل لبنان – مؤسسة مياه لبنان الجنوبي – مؤسّسة مياه البقاع – مؤسّسة مياه لبنان الشمالي) التي أُوكلت إليها المهام التنفيذية من عجز بشري كبير يساهم في إعاقة عملها.

ـ الخلل المالي: تختلف التسعيرات المالية المقطوعة بين مؤسسة وأخرى. وتظهر الأرقام أن مؤسّسة مياه بيروت وجبل لبنان تتمتع بفائض مالي مقداره ١٨٠ مليون دولار في حين تعاني المؤسسات الاخرى من عجز يبلغ ٧٠مليون دولار. وتجدر الاشارة إلى أن الكلفة الحالية للمياه تتضاعف بسبب الهدر الحاصل في مختلف المحافظات.

ـ الخلل القانوني: تعود القوانين التي ترعى عمل قطاع المياه إلى العام ١٩٢٥، وآخرها القانون الصادر عام ٢٠٠٠ الذي لم يطبّق حتى تاريخه.

ثانياً: الأهداف العامة للخطة

ترسم الخطة عدداً من الأهداف التي تسعى الوزارة لتحقيقها في محاولة منها لمعالجة المشاكل الحالية التي يعاني منها القطاع، ويمكن إيجاز هذه الأهداف على الشكل التالي:

الإنتاج

زيادة القدرة الإنتاجية لمصادر المياه من ١,٦ مليار متر مكعّب تنتج حالياً إلى ٢,٢ مليار خلال العام ٢٠٢٠.

النقل والتوزيع

تأهيل واستبدال الشبكات الحالية إضافة إلى تعزيزها بمشاريع ومنشآت جديدة قادرة على الاستجابة لاحتياجات النمو السكاني والاقتصادي مستقبلاً.

الصرف الصحي

رفع نسب تغطية الشبكات ومعالجة المياه المبتذلة والكمّيات المعاد استخدامها من هذه المياه.

على الصعيد المؤسّساتي

تطوير وتحسين أداء المؤسّسات عبر تفعيل قانون تنظيم قطاع المياه(٢٠٠٠/٢٢١) وسدّ الشواغر في المديريات والمؤسّسات. إضافة إلى ذلك تسعى الوزارة إلى تفعيل التنسيق بين مختلف الجهات المعنية واستحداث وحدات تواكب وتتابع تنفيذ أعمال الري والصرف الصحي.

الوضع المالي

تحديث نظام التعريفات وتطوير نظام الجباية عبر خطة تركيب مليون عدّاد منزلي خلال السنوات العشر المقبلة واعتماد التعرفة وفق الاستعمال، كما وان الخطة تشجّع على تفعيل مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية الكبرى.

الوضع القانوني

تفعيل تطبيق القانون (٢٠٠٠/٢٢١) والعمل على إصدار قانون للمياه حديث مواكب لاستراتيجية المياه (جرى إعداد المسوّدة لهذا القانون).

على الصعيد البيئي

زيادة الوعي بمفاعيل التغّير المناخي وتأثيره على مصادر المياه، ووضع تقييم بيئي استراتيجي ومخطط توجيهي للمناطق الأكثر عرضة للسيول بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف أضرار مياه السيول والفيضانات والحد من الهدر المرافق لها.

على صعيد التوعية وترشيد الاستهلاك

وضع خطة إعلامية تربوية واجتماعية شاملة لترشيد الاستهلاك والحث على الاستثمار الفعّال للمياه لمكافحة الهدر الكبير الحاصل.

ثالثاً :الطلب المتوقّع على المياه في السنوات المقبلة والمشاريع المقترحة

يعاني اللبنانيون من شحّ في الموارد المائية المتاحة لأغراض الري والشرب على الرغم من كثرة الموارد المائية الطبيعية، التي يتبدد معظمها نتيجة الإهمال والهدر. ومن المتوقع أن يزداد الأمر سوءاً في حال ظل الوضع على ما هو عليه. ويبرز الجدول التالي توقّعات نموّ العجز المائي في لبنان في العقدين المقبلين.

جدول رقم (٣) : إجمالي عرض المياه والطلب عليها في العقدين المقبلين (بملايين الأمتار المكعّبة من المياه)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥
الطلب الإجمالي	١٤٧٣	١٤٨٣	١٤٩٩	١٦٠٢	١٧٠٣	١٨٠٢
المياه المتاحة	١٠٤٧	١١١٤	١١٢٨	١٠٨٨	١٠٨٨	١٠٨٨
العجز	-٤٢٦	-٣٦٩	-٣٧١	-٥١٤	-٦١٥	-٧١٤
نسبة العجز من إجمالي الطلب	٪٢٨,٩٢	٪٢٤,٨٨	٪٢٤,٧٥	٪٣٢,٠٨	٪٣٦,١١	٪٣٩,٦٢

المصدر: وزارة الطاقة والمياه، الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه في لبنان، ٢٠١٠.

إن بقاء الحال على ما هو، ينذر بازدياد وضع المياه سوءاً، إذ يُتوقّع أن يرتفع العجز من ٤٢٦ مليون متر مكعّب عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٧١٤ مليوناً أي بنسبة ٦٧٪. وكما نلاحظ من الجدول أعلاه فإن العرض والطلب يتجهان ارتفاعاً في الفترة المقبلة، مع تنامي الطلب بصورة أكثر تسارعاً ينتج عنها اتساع فجوة العجز مع مرور الوقت.

وفي إطار هذه الخطة أجرت وزراة الطاقة والمياه مسحاً لمشاريع السدود والبحيرات الجبلية المحتملة بغرض تنظيمها لتغطية العجز الحالي والمتوقع، وجاءت نتائج المسح على الشكل التالي:

ـ ثلاثة مشاريع قيد التنفيذ: وهي سدّ العاصي (المرحلة الأولى)، و سدّ بريصا، وبُحيرة اليمونة. وتبلغ تكلفة هذه المشاريع حوالي٨٠ مليون دولار تموّل عبر وزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار. ويتوقّع أن تؤمّن هذه المشاريع بعد إنجازها حوالي ٦٥ مليون متر مكعّب من المياه.

ـ عشرة مشاريع جاهزة للتلزيم موّزعة على منطقة البقاع (٤ مشاريع)، ومنطقة بيروت وجبل لبنان (٤ مشاريع)، ومنطقة الشمال (مشروعان). وتقدّر كلفة هذه المشاريع بما يقارب ٧٥٠ مليون دولار تقترح الخطة ان يتم تمويلها في الغالب عبر وزارة الطاقة والمياه. وهذه المشاريع العشرة يمكن أن تزيد كمية المياه المعروضة بنحو ١٧٠ مليون متر مكعّب من المياه بحسب توقعات الوزارة.

ـ عشرة مشاريع في مرحلة الدراسات النهائية، وهي عبارة عن إقامة سدود وبُحيرات في عدد من المناطق اللبنانية وذلك بهدف زيادة الموارد المائية الصالحة للاستخدام. وتقدّر الوزارة تكلفة هذه المشاريع مجتمعة بنحو ٥٠٠ مليون دولار، ومن شأنها أن توفّر حوالي١٥٠ مليون متر مكعّب من المياه.

ـ ثمانية وعشرون مشروعاً في مرحلة الاستكشاف موزّعة على مختلف المناطق اللبنانية،

(منها ١٨ مشروعاً محتملاً من أصل ٢٨ في جنوب لبنان). وتشير التوقّعات الأولية إلى امكانية تأمين ٣٥٠ مليون متر مكعّب من المياه من خلال هذه المشاريع وبكلفة تقديرية قدرها ٨٨٠ مليون دولار.

رابعاً: السدود والبُحيرات

بناء على نتائج الميزان المائي ومسح المشاريع وضعت الوزارة مخططاً تنفيذياً مجدولاً زمنياً لبناء السدود والبُحيرات لتغطية العجز المرتقب حتى العام ٢٠٣٥. وهذا المخطط يتوزع على الشكل التالي:

المرحلة الأولى بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥

تقترح بناء ١١ سدّاً و ٨ بحيرات جبلية، بقدرة تخزين ثابتة لا تقل عن ٢٠٠ مليون متر مكعّب ومتحرّكة بنحو ٣٤٠ مليون متر مكعّب قابلة للاستثمار عام ٢٠١٦.

المرحلة الثانية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠

تقترح بناء ثلاثة سدود و ثلاث بحيرات جبلية مما يوفّر قدرة تخزين ثابتة ومتحركة إضافية تقدر بـ ١٩٠ مليون متر مكعّب من المياه قابلة للإستثمار عام ٢٠٢١.

المرحلة الثالثة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٣٥

تقترح بناء ثلاثة سدود لتوفير قدرة تخزين ثابتة إضافية بحوالي ١٣٠ مليون متر مكعّب من المياه ومتحرّكة بحوالي ٢١٠ ملايين.

وبهذا يكون إجمالي القدرات التخزينية الثابتة والمتحركة المتوقع توفيرها منذ الآن حتى العام ٢٠٣٥ نحو ١٢٧٠ مليون متر مكعّب من المياه. وهو ما يؤمّن تغطية العجز وتحقيق فائض في مصادر المياه.

وتعمل وزارة الطاقة والمياه حالياً على تنفيذ خمسة مشاريع مهمة بعضها تم البدء به والبعض الآخر جاري التحضير له من ضمن رزمة المشاريع المقترحة. وهذه المشاريع هي:

سدّ بسري

تبلغ سعة السد التخزينية ١٢٨ مليون متر مكعّب يمكن تخصيص ١٠٥ ملايين منها لسدّ حاجة بيروت وضواحيها من مياه الشفة على مدى ربع قرن. وقد حصلت الوزارة على موافقة البنك الدولي بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١١ لتأمين ١٠٠ مليون دولار، كما تعهد الصندوق الكويتي والصندوق الإسلامي للتنمية بتمويل ١٣٠ مليون دولار من إجمالي التكاليف.

سدّ العاصي

يتقاسم لبنان مع سوريا وتركيا الموارد المائية لنهر العاصي، وتقدّر حصة لبنان بنسبة ٢٠٪ من موارد النهر،أي ما يعادل ٨٠ مليون متر مكعّب سنوياً. وقد تم تلزيم مشروع بناء السدّ عام

٢٠٠٤. وتوقف العمل به إثر حرب تموز عام ٢٠٠٦. وكان لارتفاع أسعار مواد البناء دور في تأخير عودة العمل به. وحالياً تعمل الوزارة على ايجاد الحل والمخرج القانوني لاعادة اطلاق تنفيذ المشروع.

سدّ وبُحيرة اليمّونة

تشير الدراسات إلى أن قدرة سدّ وبحيرة اليمّونة التخزينية تتراوح بين مليون ومليون ونصف المليون متر مكعّب سنوياً تستخدم لأهداف الري والشفه لقرى غربي بعلبك. وقد تم افتتاح العمل بالمشروع بتاريخ ١٤/١١/٢٠٠٩ والعمل لا يزال جارياً.

سدّ جنّة

يبلغ الحجم التخزيني الثابت لسدّ جنّة حوالي ٣٠ مليون متر مكعّب و ٩٠ مليون متر مكعّب كحجم تخزين متحرك. ويهدف هذا السدّ إلى تأمين مياه الشفة والري لقضاءي جبيل وكسروان ومحافظة بيروت وضواحيها. ويهدف المشروع إلى توليد الطاقة الكهربائية بمعدل ٤٠ ميغاوات سنوياً. إلا أن دراسة السدّ توقفت عام ٢٠٠٨ بسبب نقص التمويل ما استدعى التعاقد مع مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان لتأمين التمويل المتبقي وتنفيذ المشروع جزئياً. وقد تعهّدت شركة خطيب وعلمي الملتزمة دراسة السد وإنجازها في تشرين الثاني ٢٠١١ كي يصار بعدها مباشرة إلى إطلاق مناقصة التلزيم والبدء بتنفيذ المشروع.

سدّ القيسماني

تبلغ القدرة التخزينية لهذا السدّ حوالي المليون متر مكعّب مخصّصة لتأمين مياه الشفة لقرى أعالي قضاء بعبدا. وقد توقف العمل بالمشروع لأسباب فنية ومالية (لم توضحها الخطة). وتعمل الوزارة حالياً على تذليل العقبات. وفي هذا الإطار توصّلت الوزارة إلى اتفاق مع مجلس الإنماء والإعمار لتأمين تمويل جزئي للمشروع على أن يساهم الصندوق الكويتي للتنمية بمبلغ ٥ ملايين دينار كويتي.

خامساً: الصرف الصحي

الواقع

تتداخل مشاكل الصرف الصحي في لبنان بين تعدد الجهات المسؤولة عن التنفيذ والصيانة وبين عشوائية تنفيذ المشاريع وغياب الترابط بين الشبكات وأجهزة التكرير. ولا تتجاوز نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي ٦٠٪. وهي نسبة متدنية مقارنة مع دول المنطقة. أما المياه المعالجة فلا تتجاوز الـ ٨٪، مما فرض وضع خطط للمعالجة ورفع نسب التغطية وكميّة المياه المعالجة.

خطة المعالجة

وهذه الخطة التي أعلنتها وزارة الطاقة والمياه في إطار معالجتها مشاكل الصرف الصحي تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية على مدى العشر سنوات المقبلة:

- رفع مستوى تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي إلى ٨٠٪ (من ٦٠٪ تجميع و ٨٪ معالجة حالياً).
- إعادة استعمال المياه المكرّرة (من صفر عام ٢٠١٠ إلى ٥٠٪ عام ٢٠٢٠).
- معالجة أولية لكل مياه الصرف الصحي الصناعي عام ٢٠٢٠ من قبل المصانع ذاتها.
- اعتماد المعالجة الثانوية لاعادة إستعمال المياه المبتذلة في كل محطات الصرف الصحي الموجودة في المناطق الداخلية والمحطات الساحلية، مع مراعاة حساب الكلفة والعائد.
- استرداد مصاريف الصيانة والتشغيل بحلول العام ٢٠٢٠ وذلك باعتماد مبدأ الملوّث يدفع.
- إنجاز شامل لكل مشاريع الصرف الصحي الساحلية والداخلية.

آليات تحقيق أهداف الخطة

لتحقيق هذه الأهداف تطرح الخطة عدداً من المبادرات يمكن إيجازها بما يلي:

- استكمال محطات المعالجة الموجودة وزيادة شبكات نقل المياه المبتذلة إلى المحطات القائمة.
- وضع أسس ومعايير قانونية لتنظيم القطاع ومراقبته عبر قانون المياه الجديد.
- بناء قدرات مؤسّسات المياه العامة لتوفير الخدمة والتعاون مع القطاع الخاص في مجالات التشغيل والصيانة وتفويض البلديات بالقدر الممكن.
- توفير كلفة الصيانة والتشغيل تدريجياً من عائدات تطبيق مبدأ الملوّث يدفع.
- استكشاف مزايا المشاركة مع القطاع الخاص في التمويل والتنفيذ مع احتمال التعاقد عبر عقود BOT.

المشاريع قيد التنفيذ

يشير المسح الشامل لمشاريع الصرف الصحي على كامل الأراضي اللبنانية إلى الوقائع التالية:

- هناك ١٢ محطة ساحلية يجري العمل على تنفيذها بقيمة ٦٤٨ مليون دولار وهي بحاجة إلى ١١١٥ مليون دولار لاستكمالها.
- هناك ٢٣ محطة داخلية مموّلة بشكل جزئي، إذ إن التمويل المتوّفر يبلغ ٢٦٠,٦١ مليون دولار. وهي بحاجة إلى مبلغ ٢٥٥,٣ مليون دولار من أجل استكمالها.

ـ هناك ١٩ محطة تنتظر التمويل بقيمة ٣٢٢,٥١ مليون دولار للبدء بتنفيذها.
ـ عدد من المحطات الصغيرة لتغطية المناطق الريفية والتي تقدّر تكلفتها مع الشبكات التابعة لها بـ ٥٠٠ مليون دولار.
ويوضح الجدولان التاليان الوضع التمويلي للمحطات الداخلية والساحلية:

جدول رقم (٤): المحطات الداخلية

المحطات الداخلية						
المحطات المموّلة جزئياً				المحطات غير المموّلة		الكلفة الإجمالية للمحطات الداخلية
العدد	التمويل المؤمن	التمويل المتبقي	الكلفة الإجمالية	العدد	الكلفة الإجمالية	
٤	٣٧	٢٥,٣٨	٦٦,٣٨	٦	٩٨,١٣	١٦٤,٥١
٦	٣٩,٤	٢٢,٨٨	٦٨,٢٨	٥	٧٩,٩١	١٤٨,١٩
٦	٤٢,٥	٥٣,٦٥	١٠٢,١٥	٦	٩٣,٧٤	١٩٥,٨٩
٧	١٤١,٧١	١٥٣,٣٩	٣٠٢,١	٢	٥١	٣٥٣,١
٢٣	٢٦٠,٦١	٢٥٥,٣	٥١٥,٩١	١٩	٣٢٢,٧٨	٨٦١,٦٩

المصدر: وزارة الطاقة والمياه، الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه في لبنان، ٢٠١٠.

جدول رقم (٥): المحطات الساحلية

المحطات الساحلية	التمويل المؤمّن	التمويل المتبقي	الكلفة الإجمالية
العبدة	٢١,٥	٩٧	١١٨,٥
طرابلس	١٦٠	٩٠	٢٥٠
شكا	٢٠	٨	٢٨
البترون	٢٢	١٥	٣٧
جبيل	٣٢	٣٦	٦٨
كسروان	١٤٠	٤٥	١٨٥
برج حمود	٧٥	٣٣٥	٤١٠
الغدير	٦١	٦٠	١٢١
راس النبي يونس	٣٣	٢٢	٥٥
صيدا	٣٣	١٤٧	١٨٠
صرفند	٠	٢١٠	٢١٠
صور	٥٠,٥	٥٠	١٠٠,٥

المصدر: وزارة الطاقة والمياه، المصدر السابق

بطاقات تعريف

١ـ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو –FAO)

منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – الفاو (Food and Agriculture Organization, FAO)، هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتي تعمل على الصعيد الدولي لمحاربة الجوع في العالم. يتوّلى إدارتها حالياً السنغالي جاك ضيوف.

تأسست منظمة الأغذية والزراعة في السادس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٥ في مدينة كويبيك في كندا. وفي عام ١٩٥١جرى نقل المقر الرئيسي للمنظمة من واشنطن في الولايات المتحدة إلى روما عاصمة إيطاليا.

تضمّ منظمة الأغذية والزراعة بصفتها منظمة حكومية دولية في عضويتها ١٩١ بلداً وعضوين منتسبين ومنظمة واحدة هي الاتحاد الأوروبي.

يلتقي مندوبو البلدان الأعضاء كل سنتين من أجل استعراض شامل لسياسات الحكم وأطُر العمل الدولية، إلى جانب تقييم العمل الذي تم تنفيذه وإقرار الميزانية لفترة السنتين التاليتين. وينتخب المؤتمرون أعضاء المجلس للإشراف التنفيذي على نشاطات برنامج عمل المنظمة وميزانيتها بالتناوب لمدة ثلاث سنوات. كما يقوم المجلس بانتخاب مدير عام مدة ولايته أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

الإدارات والمكاتب

تتكوّن المنظمة من سبع إدارات هي: إدارة الزراعة وحماية المستهلك، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إدارة الغابات، إدارة خدمات المنظمة والموارد البشرية والشؤون المالية، الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، إدارة التعاون الفني.

وإلى جانب مقرّها الرئيسي في روما تتمتع المنظمة بحضور مباشر في أكثر من ١٣٠ بلداً. عبر شبكة من المكاتب الميدانية مكوّنة من خمسة مكاتب إقليمية و١١ مكتباً إقليمياً فرعياً وفريقين متعددي التخصصات و٧٤ مكتباً قطرياً (عدا عن المكاتب القطرية التي تستضيفها المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية) وثمانية مكاتب يرأسها مسؤولون فنيون/ ممثلون للمنظمة، وذلك إلى جانب تغطيتها ٣٦ بلداً آخر من خلال صيغ اعتماد مختلفة. كما تملك المنظمة خمسة مكاتب اتصال وأربعة مكاتب إعلامية في البلدان المتقدمة.

الموظفون

يعمل لدى المنظمة وذلك ١٨٣٥ موظفاً مهنياً حتى تاريخ ١ نيسان٢٠١١، (من بينهم مسؤولون مهنيون مشاركون ومسؤولون مهنيون قطريون) و١٨٥٦ موظفاً مساندا؛ ويعمل

نحو ٥٣ في المئة من الموظفين في المقر الرئيس في روما، بينما يعمل الباقون في مكاتب المنظمة المنتشرة عبر العالم.

التمويل والإنفاق

يجري تمويل برنامج العمل الكلّي للمنظمة من اشتراكات محددة واشتراكات طوعية. والاشتراكات المحددة مكوّنة من اشتراكات البلدان الأعضاء التي يحددها مؤتمر المنظمة المنعقد كل عامين. وقد بلغت ميزانية المنظمة العادية للعامين ٢٠١٠–٢٠١١ نحو مليار دولار. وتُستخدم المساهمات الطوعية التي يقدّمها الأعضاء والشركاء الآخرون في تمويل المساعدات الفنية والطارئة التي تقدّم للحكومات (ومن ضمنها إعادة التأهيل)، إلى جانب التمويل المباشر لنفقات المنظمة الإدارية.

نفّذت المنظمة عام ٢٠١٠ برامج ومشاريع بلغ مجموع تكاليفها ٩٠٣ ملايين دولار. وجرى تمويل زهاء ٤ في المئة من الإشتراكات المحددة عبر برنامج التعاون الفني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي. وتم تمويل الـ ٩٦ في المئة الباقية من مساهمات طوعية من خلال برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومات (٤٤ في المئة) وصندوق الأئتمان الأحادي (٦ في المئة) وصناديق الأئتمان الأخرى (٤٦ في المئة) من بينها برامج الأمم المتحدة المشتركة.

مجالات عمل المؤسسة: تتوزع هذه المجالات على الشكل التالي:

إتاحة المعلومات: تعمل المنظمة كشبكة للمعارف، حيث تستعين بخبرة موظفيها من المختصين في ميادين الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والتغذية وعلم الاجتماع والاقتصاد والإحصاء، وغيرهم من المهنيين، في جمع وتحليل البيانات ونشرها لخدمة التنمية. كما تُصدر المنظمة مئات البيانات الصحفية والتقارير والكتب، وتوزع باقة من المجلات، وتستضيف العشرات من المنتديات الإلكترونية.

اقتسام الخبرات في مجال السياسات: تضع المنظمة خبرتها المديدة تحت تصرف الأعضاء لرسم السياسات الزراعية ودعم التخطيط وإعداد التشريعات الفعّالة، وإرساء الإستراتيجيات القطرية اللأزمة لتحقيق أهداف التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الجوع.

توفير الملتقى للبلدان: يشهد المقر الرئيسي للمنظمة ومكاتبها الميدانية كل يوم لقاء العشرات من واضعي السياسات والخبراء من مختلف أرجاء العالم الذين يعملون على صياغة الاتفاقيات المتصلة بالقضايا الرئيسية للأغذية والزراعة.

نقل المعارف إلى الميدان: توضع معارف المنظمة الواسعة موضع الاختبار في آلاف المشروعات الميدانية في مختلف أنحاء العالم. وتوفّر المنظمة المعرفة التقنية اللأزمة، كما توفّر في حالات قليلة مقادير محدودة من التمويل.

٢ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا

Economic And Social Commission for western Asia – ESCWA

أنشئت اللجان الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة والتي من ضمنها الأسكوا في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على توفير عوامل الاستقرار والرفاه على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق، من خلال تعزيز التعاون والتكامل فيما بين البلدان في كل منطقة من مناطق العالم. واللجان الإقليمية هي: اللجنة الاقتصادية لأوروبا (١٩٤٧)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٤٧)، واللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩٤٨)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١٩٥٨)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٧٣).

تاريخ تأسيس الأسكوا ومقارّها

تأسست الأسكوا بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم ١٨١٨ في شهر آب من العام ١٩٧٣ لتحل محل مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت. وقد سميّت آنذاك «اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الأكوا).

وأعيدت تسميتها في ٢٦ تموز ١٩٨٥ لتصبح «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا» (الأسكوا)، إقراراً بالجانب الاجتماعي من عملها.

ونظراً للظروف الطارئة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الثلاث الماضية، تنقلت الأسكوا بين عدة عواصم. فبعد أن كانت في بيروت انتقلت إلى بغداد عام ١٩٨٢ إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان. وبعد حرب الخليج الاولى عام ١٩٩١ انتقلت اللجنة الى عمّان حيث بقيت فيها حتى العام ١٩٩٧ حين عادت لتستقر في بيروت التي ما زالت فيها حتى يومنا الراهن.

عضوية الأسكوا

تضمّ الأسكوا ١٣ بلداً عربياً في منطقة غربي آسيا هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية والعراق وعمّان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. وتشكل الأسكوا جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة،

وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شأنها شأن اللجان الإقليمية الأربع الأخرى.

أهدافها

تحفيز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة؛

تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة؛

تحقيق التفاعل بين بلدان المنطقة وتبادل المعلومات حول التجارب والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة؛

تحقيق التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء؛

تحقيق التفاعل بين منطقة غربي آسيا وسائر مناطق العالم، وإطلاع العالم الخارجي على ظروف بلدان هذه المنطقة واحتياجاتها.

مهامّها

توفّر الأسكوا إطاراً لصياغة السياسات القطاعية للبلدان الأعضاء ومواءمتها، ومنبراً للالتقاء والتنسيق، وبيتاً للخبرات والمعرفة، ومرصداً للمعلومات. ويتم تنفيذ أنشطة الأسكوا من خلال التنسيق بين كل الأقسام والمكاتب الرئيسية في مقر الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجلس التعاون الخليجي. وتصدر الأسكوا العديد من الدراسات والتقارير بعضها دوري له وجهة محددة كالحسابات القومية لدول الأسكوا، وبعضها متخصص في موضوع معيّن يطال حاجة الدول المعنية.

قائمة المراجع

– « Cyclone Fuels Rice Price Increase », BBC News, May 2008. Available at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/7387251.stm

– FAO, Hunger, Hunger Statistics, 2011. Available at: http://www.fao.org/hunger/en/

– Food and Agriculture Organization (FAO), Global Information and Early Warning System, Food Outlook, Issues2000,2001,2002,2003,2004,2005,2006,2007,2008,2009,2010,2011. Available at: http://www.fao.org/giews/english/fo/index.htm

– Fridmann, Harriet, « The Political Economy of Food: a Global Crisis », New Left Review, no 197, 1993

– Helbling, Thomas and Roache, Shaun, « Rising Prices on the Menu », Finance & Development, Vol. 48, No. 1, March 2011. Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2011/03/helbling.htm

– IMF, Data and Statistics, Primary Commodity Prices, « Indices of Primary Commodity Prices », 20012011, available at: http://www.imf.org/external/np/res/commod/Table1.pdf

– Keen, M. (2007), VAT Attacks!, IMF Working Paper No. 07/142.

– Lampietti, Julian, Michaels, Sean, Magnan, Nicholas, McCalla, Alex, Saade, Maurice, Khouri, Nadim, « A Strategic Framework for Improving Food Security in Arab Countries », Food Sec, February 2011.

– OECD–FAO, « Agricultural Outlook 2011–2020 », 2011. Available at: http://www.keepeek.com/Digital–Asset–Management/oecd/agriculture–and–food/oecd–fao–agricultural–outlook–2011_agr_outlook–2011–en

– « Poverty, Growth, and Income Distribution in Lebanon », UNDP, August 2008.

–Steinberg,Stefan,GlobalResearch,« FinancialSpeculatorReapProfitsfromGlobalHunge », 24–04–2008 available at: http://globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=8794

– Tietenberg, Tom, « Enviromental and Natural Resources Economics », Pearson Education: Sixth Edition, 2003

– Walsh, James, «Reconsidering the Role of Food Prices in Inflation», IMF Working Papers, April 2011.

– Salti, Nisreen & Chaaban, Jad, The Poverty And Equity Implications Of A Rise In The Value Added Tax: A Microeconomic Simulation For Lebanon, January 2010.

ـ الجمهورية اللبنانية، وزارة الطاقة والمياه، أعمال وزارة الطاقة والمياه: سنة التخطيط والاستراتيجيات، ٢٠١٠.

ـ الجمهورية اللبنانية، وزارة الطاقة والمياه، الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه في لبنان، تقرير ملخص، كانون الأول ٢٠١٠.

ـ تقارير «الأداء المالي» من العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١٠، التي تصدرها وزارة المال على موقعها الإلكتروني. متوفرة على الرابط التالي:
http://www.finance.gov.lb/EN-US/FINANCE/ECONOMICDATASTATISTICS/Pages/FiscalPerformence.aspx

ـ حمدان، كمال، «اللبنانيون على عتبة الفقر والهجرة: خيار قائم»، مجلة الرأي الآخر، العدد ٢٧ – كانون الأول، ٢٠٠٨.

• ***Definitions***

1- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) 51

2- The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCW) 53

Table of contents

• ***Volume file: Food crisis in the world and Lebanon's position of it***

Introduction 9

First: the historical development of food prices 11

Secondly: reasons for food prices increase 16

Thirdly: consequences of the food crisis 20

Fourthly: likely effects of food crisis on Lebanon 22

Fifthly: policies that can be adopted to contain the current and likely effects of the food crisis 24

• ***Value added tax between the lure of revenues and the social and economic disadvantages***

Introduction 29

First: structure of the public financial imports and the scenario of increasing the VAT to 12 or 15% 30

Secondly: the social and economic effects of increasing the value added tax 33

Thirdly: exemptions 35

Summary and alternative proposals 37

• ***The strategic plan of the water sector in Lebanon***

Introduction 41

First: fact of the water sector 41

Secondly: the plan general goals 42

Thirdly: the expected water demand during the next years and the proposed projects 43

Fourthly: Dams and Lakes 45

Fifthly: Sewage 46

The Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with the fields of research and information

The development report:

Monitors, summarizes and translates the most important development projects, studies and researches issued by the international research centers and the public and private institutions related to Lebanon.

Editor:
Department of Development Studies- the economic file

Issued by:
The Consultative Center for Studies and Documentation

Date of publication:
January 2011/ Muharram 1433 H

Volume: Eight

First edition

All rights reserved for the center

Bir Hassan- behind the Fantasy World- Al Assad highway- Al Inmaa Group Building- First floor

Land phone: 01836610

Fax: 01836611

Cell phone: 03833438

E-mail:

dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

The Development Report

The Development Report